الكومندوس الإعلامي في الجزائر

إ. لطيف

صحافة حرة أو خاضعة؟	445
توزيع العمل بين الصحفيين والعسكريين	447
«من ليسوا معنا، هم ضدنا»	450
الإرهاب كُلّيّ الوجود...	452
... لكنه على وشك الانْقِراض	453
استغلال الضحايا لغايات سياسية	455
عندما يلتحق ماضٍ أليم بحاضر أليم مثله	456
البحث عن حلفاء	457
«كل حوار خيانة مُجَرَّدَة»	459
على الرعب أن ينتقل إلى الجهة الأخرى	459
«الوطنيون» يدافعون عن الحرية	460
التناور بالأوهام الأوروبية	462
البعد الإمبريالي للخطاب عن الإرهاب	465
الصحافة: ضحية أو مسؤولة؟	467
ملحق : القرار بين الوزارات لمعالجة الأخبار الأمنية	472

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

معهد الهوڤار

يفرض الخطاب الغربي حول الإرهاب إطارا مغلقا للتحليل والمرجعية. وقد يسمح هذا الخطاب بمناقشة مواضيع عديدة غير أن كل استنتاجاتها تنتهي حتمياً إلى تبرير أسس هذا الخطاب ومسلَّماته إذ أنّ الغاية من معظم هذه المنقاشات هي تقييد الأفكار بمسلَّمات الإطار وامتصاصها فيه.

E. S. Herman and G. O'Sullivan, '«Terrorism» as Ideology and Cultural Industry', in A. George (ed.), *Western State Terrorism*, Polity Press, Cambridge 1991, pp. 39-75.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوقار

صحافة حرة أو خاضعة؟

«لا بد من إنقاذ الجزائر الجمهورية بكل وسيلة، قانونية كانت أم غير قانونية، لأن هذا هو مسار التاريخ.»[1]

يمكن اعتبار هذا النداء كبداية الخطابات الداعية إلى الحرب، خاصة بعد أن أدى تسارع الأحداث غداة توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992 إلى تدهور أوضاع الصحافة، التي كانت قد شهدت ازدهاراً حقيقياً منذ 1989. هذا التدهور أذنَ بزوال معظم الصحف الناطقة بالعربية وكذلك بعض الجرائد الناطقة بالفرنسية، وجميع الصحف المعارضة للنظام العسكري بصفة خاصة.

لا يمكن فهم دور الصحافة في الجزائر بدون التمييز بين الأوجه المختلفة للمسألة إذ تقوم الصحافة بصياغة الخطاب حول الديموقراطية في حين أنها متورطة في الصراع القائم كفئة فاعلة بالأزمة على مختلف المستويات من جهة، وأنها مستهدفة وضحية في هذا الصراع من جهة أخرى. لقد وضع النظام تدابير لفرض ضغوط مالية على الصحافة بغرض إخضاعها، كما وضع قيوداً لرقابتها

استطاع النظام تطويع الصحافة بعد انقلاب يناير 1992[2] عن طريق التهديد بالمنع، والمنع الفعلي – مؤقتاً كان أم دائماً – بدعوى خرقها للتوصيات المتعلقة بـ«محاربة الشغب والإرهاب»[3] تارةً، وبدعوى خرقها لتعاليم «المرسوم السري» لوزارة الداخلية والخاص بـ«التعامل مع الأخبار ذات الطابع الأمني»[أ] تارة أخرى. ويحتوي هذا المرسوم الصادر في 7 يونيو 1994 على توصيات موجهة إلى الأطر الإعلامية في البلاد، فهو بالفعل بمثابة قانون تطبيقي للمناورات الإعلامية. كما يوصي هذا المرسوم «السادة مسؤولي النشر والصحافة الوطنية» بقوله: «في الوقت الذي تُبذل فيه كل الطاقات الحية في البلاد من أجل استئصال الإرهاب والشغب، إننا واثقون من دعمكم الفعلي في معركة مكافحة الإرهاب والشغب.» وتنبه المادة الأولى من هذا المرسوم المعنيين بالأمر إلى أنه قد تم إنشاء خلية اتصال كُلفت بالعلاقات مع وسائل الإعلام فيما يخص صياغة الأخبار وتحرير وإذاعة البيانات الرسمية المتعلقة بـ«الوضع الأمني». إضافة إلى ذلك ينص آخر إجراء اتخذته

[أ] راجع نسخة المرسوم في ملحق هذه المقالة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وزارة الداخلية في 11 فبراير 1996 على إنشاء «لجان رقابة» في المطابع بغرض المراقبة والتعتيم على «الأخبار المتعلقة بالوضع الأمني وغير المؤكدة رسمياً.»[4] وقد تم حجز أو إيقاف أكثر من عشر صحف منذ هذا التاريخ.[5]

إضافة إلى الرقابة المفروضة نتيجة قانون مكافحة الإرهاب والرقابة الذاتية التي يفرضها الصحافيون على أنفسهم، تورطت الصحافة في الصراعات التي برزت بين مختلف أجنحة السلطة التي توظف الصحف كألسنة ناطقة باسمها. فلا يمكن لأية صحيفة أن تبقى على الساحة بدون حماية إحدى العَصَبات في قيادة الجيش مما يقتضي انتهاجها الخط السياسي للعصبة العسكرية الحامية إذ أن أي ابتعاد عن هذا الخط قد يؤدي إلى إيقافها أو منعها بطرق قانونيه أو مالية. ومنعت هكذا كل الصحف التي دعت إلى المصالحة والحوار بين مختلف الأطراف والأحزاب. والجريدتان الأخيرتان اللتان اختفتا من محلات بيع الجرائد منذ ديسمبر 1996 هما: *الحرية* و*الوطن*.

إنّ سياسة الاحتكار هي إحدى الطرق الأخرى التي يلجأ إليها النظام لتطويع الصحافة إذ أنّ الدولة تملك المطابع الأربعة الوحيدة الموجودة في البلاد وتمنع إنشاء أية مطبعة خاصة، كما أوقفت الدعم المالي الذي كانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (Unesco) قد قدمته لإنشاء مطبعة خاصة. وتُنتهج أيضا سياسة الاحتكار هذه من خلال الشركة الوطنية للطبع (SIA) التي تحتكر استيراد الورق،[6] وكذا من خلال الوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي تحتكر سوق الإعلان والتي يوظِّفها النظام العسكري كأداة فَعَّالة للمعاقبة والإخضاع إذ أنها تسيطر على حوالي 90 % من الإعلانات. وفي هذا الشأن تقول الصحفية غنية موفق: «لا يمكن إخفاء إرادة السلطات العامة في ترويض الصحف غير الموالية لها وذلك عن طريق توزيع تفضيلي للإعلانات نظراً لاحتكارها للقطاع العام للإعلان.»[7]

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى الضغوط والعراقيل اليومية التي تتعرض لها الصحافة الخاصة، فإن ذلك لا يعفينا من ضرورة النظر إليها كعنصر فاعل في الأزمة الحالية، إذ إن اعتبارها ضحية فقط لن يخدم سوى مصالح أولئك الذين يحاربون حرية التعبير تحت شعار حرية التعبير.

إن الهيمنة على وسائل الإعلام عموماً، والصحافة خصوصاً، ممارسة تقليدية ترجع جذورها إلى الحقبة الاستعمارية غير أنها تواصلت بعد الاستقلال وانتشرت في عهد الحزب الواحد. وإن مجموعة كبيرة من الصحافيين في البلاد ما هم إلا نتاج عهد الحكم العسكري – بشعار الاشتراكية – الذي قَوْلب ثقافتهم المهنية وكيَّف سلوكهم السياسي. فيدَّعي

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

هؤلاء الصحافيون أنهم ديموقراطيون كما يحتكرون الانتساب إلى الديموقراطية، إلاّ أنهم يتلقون التوجيهات من طرف الجيش. فلم تَعُدْ تبعية صحيفة *لوتنتيك* (L'Authentique) للجنرال بتشين سراً على أحد، أما صحيفة *ليبرتي* (Liberté)، إحدى الصحف اليومية الأكثر تهجماً على كل من ينتهج الحل السياسي، فهي «تُدار منذ زمن طويل من باريس عبر شخص يدعى فتّاني وهو مسؤول سابق عن مكتب "المراقبة والحماية" لجريدة *المجاهد* (Moudjahid).»[8]

إن التحالف بين الاستئصاليين، العسكريين منهم والمدنيين، قد تجاوز التواطؤ المنطقي الناجم عن تقارب المصالح الأيديولوجية، فالمدنيون منهم «قد تعهدوا بإضفاء التغطية الأيديولوجية للقمع بتقديم المبررات للخيار الاستئصالي وللسلطة التي تنتهجه أمام الرأي العام العالمي.»[9]

إن الصحافة الحكومية ومعظم الصحف الخاصة تؤدي هذه المهام إما عن قناعة سياسية وإما بناءً على تعاون تلقائي مهني، أو بمجرد الالتزام الوظيفي.

> إن التبعية المالية للصحافة الخاصة وخضوع بقائها لإرادة النظام والتيارات المسيطرة فيه والمعادية للأصولية الإسلامية كلها أدت إلى وقوع هذه الصحافة رهينة للنظام. ولأنها تعتبر نفسها في حرب مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومع الجماعات المسلحة، فإنها نادراً ما كتبت عن تجاوزات السلطة التي استهدفت الإسلاميين. وبذلك لم تستطع الصحافة أن تقوم بدور الشاهد على الحياة السياسية في البلاد، بل أصبحت من أبرز العناصر الفاعلة فيها، لاسيما بعد تعرض بعض الصحفيين لهجمات الجماعات المسلحة.[10]

لقد لعبت الصحافة دوراً فعّالاً في الحرب النفسية التي يشنها النظام العسكري والأجهزة التابعة له، وإن ذلك الدور ليس محايداً. إن كانت الصحافة تعرضت لضغوط كبيرة، خاصة عن طريق التصفيات الجسدية،[11] إلاّ أن ذلك لا يضفي عليها صفة الضحية أو الشهيدة الديموقراطية، لا سيما أنها تلعب دور الشريك في هذه الحرب التي يشنها النظام العسكري.

> إن بعض الصحف – التي كثيرا ما تظهر نفسها بمظهر الشهيد في سبيل حرية الصحافة والتعبير – تستحق المعاتبة فيما يخص معالجتها للأخبار وانحيازها في تقديمها. فبعد انقضاء زمن طويل على تقديم ولائها والتزامها السياسي للنظام وأعوانه، لم تتردد في اتهام منتقديها والتنديد بكل من يخالفها الرأي في قضية الحرب التي تدمر البلاد.[12]

توزيع العمل بين الصحفيين والعسكريين

كما هو الحال في جميع الحروب، فإن للبعد النفسي دوراً حاسماً حين يَفرض الخيار الحربي نفسه على جميع المستويات. وتبرز من جراء ذلك مجموعة من التفسيرات التي تتميز

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

ببساطة مذهلة رغم وخامة عواقبها: فعلى كلّ شخص أن يختار موقفه علماً أن ليس هناك أيّ اختيار إذ أنّ أيّ انحراف عن الخط المرسوم من طرف النظام العسكري وأتباعه المدنيين يؤدي حتماً إلى استجلاب تهمة دعم الإرهاب أو تبريره. كما أن المضي في «اتجاه معاكس» يعني الموت، وإن كان مؤيدو الحرب الشاملة يبذلون قصارى جهدهم لقلب الأدوار. وأحسن مثال على ذلك هو ما كتبته ليلى عسلاوي، وهي وزيرة سابقة، حول نداء السلم الذي أطلق في نوفمبر 1996 إذ قالت:

> إن نداء موقعي وثيقة سانت إيجيديو (Sant-Egidio) ودعاة المصالحة هو بالعكس نداء للاستسلام أمام الفاشية كما هو نداء للحرب الأهلية [...] فالسلام ليس مفهوماً مجرداً، بل يبنى على أنقاض الحرب مع كل ما يحمل ذلك من معنى.[13]

وفي مساندتها الفعالة لقيادة الجيش تستخدم الصحافة الجزائرية ترسانة رمزية وأيديولوجية لصنع نظرة مانَويّة للوضع. فقد حاولت في المرحلة الأولى إضفاء صورة همجية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الج.إ.إ — FIS)، التي حازت مرتين على أغلبية الأصوات الشعبية، وذلك بتشبيهها بحركة فاشية (الحزب الوطني الاشتراكي الألماني وصل إلى الحكم عام 1933 عن طريق الاقتراع). أما في المرحلة اللاحقة فمَثَّلَت الصحافة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإرهاب وحشي ليس له نظير تاريخي سوى «الخُمير الحُمر»؛ من هنا أتت تسمية «الخُمير الخضر» باعتبار اللون الأخضر لوناً رمزياً للحركات الإسلامية. وفي المقابل تشير هذه الصحافة إلى الأحزاب السياسية الصغيرة وبعض الجمعيات الثقافية بمصطلح «المجتمع المدني الجزائري» بالرغم من عدم تمثيلية هذه الأقليات للمجتمع الجزائري. وإن لم يَجُز إنكار وجود هذا «المجتمع المدني» فلا يجوز تناسي أنه يتميز بكثرة الرموز والأسماء لأطر فارغة في مجملها.

يزعم هذا «المجتمع المدني» تجسيد العمود الفقري لـ«الدولة الجمهورية الديموقراطية»، خاصة إذا سمحت له الدولة بأن يتطور تطوراً كاملاً. ولكن المطالب الثقافية والنسائية التي يتبناها جزء من الصحافة لا تهم الجنرالات إلا بقدر ما يمكنهم استغلالها في الحرب النفسية ولإدامة بلبلة الأذهان. وتبعا لهذه السياسة مُنح «الديمقراطيون» المؤيدون للخيار الحربي مجالاً للتعبير عن هذه المطالب، غير أن هذا المجال محدد بـ«خطوط حمراء» حتى لا يتم تخطي «التوجيهات أو الثوابت الوطنية». ولا يهم أولي الأمر في الجزائر تحقيق «مشروع لبناء المجتمع» — ديموقراطي كان أو غير ذلك — بل إن ما يسعون إليه هو الحفاظ على الحكم وعلى امتيازاتهم الخاصة. ويدّعي هؤلاء أنهم عَصْرانيون على نمط الجُمْهورَويّة الفرنسية، رغم أن حداثتهم لا تمثل إلا استنساخاً كاريكاتورياً هزلياً بائساً للعَصْرانية

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الفرنسية، لأن هذا الشعار يثير ويستجلب تعاطف وتضامن الرأي العام العالمي ضد «التعصب الديني». وإضافة إلى احتكار الالتزام بالحداثة والديموقراطية والعدالة والحرية وحقوق الإنسان (التي لا تصح إلا لـ«فئة» معينة من الجزائريين)، تُنَاوِر صحافة النظام بشعار ورموز الحرب العادلة المشروعة، موظفةً لهذا الغرض صور وخطابات حرب التحرير الوطنية وأساطير المقاومة الفرنسية ضد الفاشية.

إن عقول «الجمهوريين» الجزائريين، السياسيين منهم والمثقفين، مُشَرَّبة برُهاب الإسلام الذي نشره سِلاليّو (ethnologues) وإناسيّو (anthropologues) الاستعمار والذي يتطابق بوضوح مع المقَولبات (stéréotypes) الغربية المنحازة ضد الإسلام. فهم يرددون الزعم أن الإسلام مصدر الانحطاط والتطرف وأنه لا يتماشى مع الحداثة والقيم الجمهورية. إن عملية استعمار العقول هذه لها نتائج مدمرة، إذ أن بعض القيم والمبادئ كالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية قد تُصادر لغرضٍ وحيد ألا وهو الحرب.

وكلٌ من الرأي العام الوطني والدُوَلي واقعٌ تحت وطأْة التفسير الأحادي للأحداث، وهو تفسير منحاز يميّز بين الوقائع فيُضفي منزلة «أحداث» على بعضها ويخفي البعض الآخر. وبما أن مكافحة الإرهاب أُعلنت كأولوية وطنية، فقد أصبح كل تَواطُؤ مع الطغمة العسكرية — «حامية الديموقراطية» — لا يحتاج إلى تبرير، وكل تقييم أو تحليل مغاير لرؤية وموقف النظام يُعتّم أو يُمنع بِدَعْوى الإرهاب. ومع ذلك فلا تذكر الحرب بصراحة حتى لا يُعترف بـ«العدو» ضمنياً ولا تُضفي الشرعية على وجوده، رغم أن كل القِوى مجندة لتغييبه وللتقليل من شأنه ولاستئصاله. وتستخدم كل الطرق لهذا الغرض بناءاً على تعليمات العسكريين قصد تشويه سمعة الطرف الآخر وترويج الأكاذيب والتهم ضده وغير ذلك من التضليل.[14] يقول الصحفي بوسعد عبديش: «إننا ننتقل من لغة الخشب إلى لغة القذف اللاذع دون مرحلة انتقالية، ومن عهد الصحافة المكْبوتة إلى عهد الصحافة الهائجة.»[15]

وبعد أن حظيت الصحافة الجزائرية لوقت قصير (1989-1992) بإمكانية مراجعة دورها وأخلاقياتها المهنية، فإنها بقطاعيها العام والخاص سرعان ما عادت إلى ممارسات «المدرسة العسكرية» التي درّبت الأغلبية الساحقة من الصحفيين على خدمة الحقد وتبرير الخيار الحربي.

وفي مقال بعنوان "الفرصة الأخيرة"، قال اللواء المتقاعد رشيد بن يلس: «لقد تمت تعبئة وسائل الإعلام لإطلاق الأكاذيب ضد المساندين للحل السلمي وللمصالحة، وتم تقديمهم على أنهم خونة للقضية الوطنية».[16]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وكما سنرى لاحقا من خلال أمثلة ملموسة، فإن الصحافة الجزائرية لم تكتف بالخضوع لأوامر الجنرالات بل وقفت بقوة في صفوفهم، وإذا يجوز نقد احترافيتها فلا شك أنّ مشاركتها في مشروعهم كانت متحمسة ونشطة (وما زالت كذلك).

«من ليسوا معنا، هم ضدنا»

مباشرة بعد توقيف الانتخابات في شهر يناير 1992 تَحَزَّبَ موقع قسم من الصحافة – الموصوفة بـ«المستقلة» – بشكل واضح مع ما تسميه السلطة «الحرب الشاملة» ونصَّب نفسه ناطقاً رسمياً لبعض الأطراف الأكثر عداء للحركات الشعبية.[17] وتعتقد هذه الأطراف أن العدو الأساسي للجمهورية وللديموقراطية يتمثل في الج.إ.إ.، حزب طبيعته إرهابية حسب ما تزعم. ويَتَرَتَّب على ذلك إعلان الحرب على كل من له علاقة من قريب أو من بعيد مع هذا الحزب.فمثلا تم تشويه وتلطيخ سمعة الموقعين على عقد روما، الذي ضم أهم أحزاب المعارضة، حيث قُدموا على أنهم يتواطئون مَوْضوعيّاً مع الإرهاب. قالت جريدة *لوماتن* (Le Matin):

> وبالأمس وفي الوقت الذي كان فيه أحمد بن بلة يحتضن بحرارة أنور هدام – عضو خلافة الجماعة الإسلامية المسلحة – تحت الأنظار الراعية لممثلي الكنيسة الكاثوليكية التي فقدت بعض أعضائها قتلا من طرف رجال أنور هدام نفسه، في هذا الوقت بالذات ذُبح طفل يبلغ السبع سنوات بتازولت في ولاية باتنة.[18]

إن السلطات وأجهزة الدعاية المسموح بها، سواء كانت حكومية أم خاصة، تحتكر مفهوم الإرهاب ولا تسمح لأيّ حديث عنه بشكل يخالف خطها. ومن أركان هذا الخط أن إرهاب الدولة لا وجود له، كما أنّ كل عمل «إرهابي»، سواء كان حقيقيا أم لا، يُنسَب حتماً لعناصر خارجة عن الحكم، فمن ثم لا يجوز الكلام عن ممارسة التعذيب والمجازر التي قامت بها قوات الأمن. ولا يمكن أيضاً التصريح أن ظهور «الجماعات المسلحة» هو رد فعل على توقيف الانتخابات والقمع الذي سُلّط على كل شرائح المجتمع، كما يستحيل ربط المعارضة المسلحة بالتجربة الاستعمارية، أي تصوّرها كارْتِكاس على العنف البنيوي الراسخ في هيكل السلطة لنظام يستمد أسسه من الدولة الاستعمارية ومن الدعم الفرنسي ومن الذين يدّعون أنهم «ديموقراطيون».

ويستخدم معظم السياسيون في السلطة وفي المعارضة «المسموح بها» مفهوم مبهم للإرهاب يحمل عواقب وخيمة عندما تُردده وسائل الإعلام. فأصل هذا المفهوم هو سلاح إيديولوجي ونفسي ضد «العدو». وبمقتضى هذا المفهوم ليس العدو «الإرهابي» بالشاب

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجاهل العنيف فحسب، وليس بالمناضل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي يريد فرض الدولة الإسلامية بقوة السلاح وسفك دماء المتعطشين إلى الديموقراطية والحرية فقط، بل يشمل:

> الرجل الذي كان واقفاً منذ قليل، لم يكن له سلوك أمراء العصابات الأصولية الدموية. إن وجهه الناعم النحيف وشعره القصير الأجعد وسلوكه البريء الهادئ كلها توحي بأنه الضحية بدلاً من الجلاد. كان يبدو وكأنه فلاح عادي من هذه القرية... كان صوته المهَدِّد الإشارة الوحيدة على وجود حيوان متوحش وشرير نائم في ذاته [...] ما اسمه؟ اسمه لا يهم. على كل حال مراد لم يعد إنساناً بَعْد. مراد هو اسم آلة قاتلة.[19]

والإرهابي مكيافيلي لأنه «يَعْدي» أطفالنا ويستغلّ هذه الضحايا الساذجة المسكينة ليجعل منها امتداداً لأعماله الإجرامية. فيجب أن نكون بالمرصاد لأن الإرهابي موجود في كل مكان كـ«السمك في البحر». قد يكون زميلنا أو جارنا أو ربما أختنا. لقد صدّرت جريدة *لوماتن* صفحاتها بعنوان «تلاميذ إرهابيون، المدرسة في خدمة الأصولية؟»[20] وخصصت صفحة كاملة لـ«رواية مراهقين: كيف أصبحنا إرهابيين؟»[21]

إن مفهوم الإرهابي هو بمثابة مشجب عملي لا يتطلب الدقة والأمانة الفكرية. فالإرهابي هو *الآخر*: العدو، وهو نقيض كل ما يرتبط بالأخلاق والثقافة والعلم والمبادرة التاريخية والنشاط الاجتماعي التحريري، الخ. باختصار هو نقيض الإنسانية. هو حيوان و«آلة قاتلة» فقط.

يسهل بهذا التصور إنكار قدرات الطرف الآخر. فلا يوجد في الحركة الإسلامية المعارضة — المسماة إرهابية — مثقفون ولا صحافيون ولا توجد نساء ما دامت «الديموقراطيات» اللواتي يقمن بالدعوة لاستئصال الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد منحن أنفسهن حق الكلام باسم *كل* النساء، وما دامت النساء ضحايا «الهمجية التعصبية» بمجرد كونهن نساء.[22]

وتعرض كل الذين يعملون على إيجاد حل سياسي للنقد الاستئصالي الهدام إذ يَسْتَجْلبُ الدفاع عن هذا الحل تهمة الانتماء لـ«الطرف الآخر» والتقارب مع الإرهابيين. فيحال المحامي علي يحي عبد النور، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى «لعنة التاريخ»،[23] أما حسين آيت أحمد، الأمين العام لجبهة القِوى الاشتراكية، فيتم التبرؤ منه كخائن لأنه — من خلال مشاركته في لقاء روما — «يستطيع أن يعطي أحكاماً تقيمية لإرضاء أخيه القاتل أنور هدام.»[24]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الإرهاب كُلّيّ الوجود...

يتميّز الإرهاب بحركيته وباستحالة تَوقُّعه. فيمكن أن يحدث في أيّ مكان ويضرب أيّ إنسان في أيّ وقت، كما تبرهن على ذلك ضحايا السيارات المفخخة والقنابل والمجازر الخ. ويمكن أن يسقط كل مواطن أو مواطنه ضحية الإرهاب، ولكن... يُمكن أن يشتبه فيه بذلك أيضاً.

ويلجأ النظام إلى التضليل في حق المعارضة لإثارة الشعب على رفضها وعداوتها إذ أن الإشهار المبالغ للأعمال التخريبية والتقتيل والمجازر ونسبها بانتظام لجماعات مسلحة يُدَّعى أنها تنتمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ يهدف إلى تشويه الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإلى التأكيد أن الإرهاب يقصد تحطيم الدولة ومؤسساتها الدستورية وبنيتها الاقتصادية والأملاك العامة.

أما الذين ينادون بالحوار فيُتهمون بالتواطؤ في هذا المشروع التدميري. فمثلا عندما ذكرت جريدة *لوماتن* تصريحات آيت أحمد بمناسبة عقد ندوة روما كتبت: «"يجب توقيف القتل وإلاّ ستنهار الدولة بشكل كامل وشامل." إن اتخاذ هذا الموقف بحضور الإرهابي أنوار هدام، الذي نشط منذ البداية لتدمير الجزائر كدولة وأمة، شيء مشجّع.»[25]

وإذا تم الكشف عن طبيعة الإرهاب بات مسموحا «استئصاله»، ومن ثم لا تحتاج مكافحة الإرهاب لأي تبرير: «لا بد من الرد على العنف المفروض بعنف قانوني أقوى، لأنه أصبح الآن ثابتا أن الذين حملوا السلاح لقتل الجزائريين وإسقاط الدولة يدَّعون أنهم لا يهزمون.»[26]

وهكذا يجب التعود على قتل «الإرهابيين» يوميا. فالجرائد تنشر الأرقام وأحيانا الأسماء ونوع السلاح الذي عثر عليه حتى صارت قراءة هذه المعلومات أمراً عادياً وأصبح من غير المعقول التشكيك في الأخبار من طراز «تم القضاء على إرهابي خطير»، في حين أن الأنباء عن الخسائر في صفوف قوات الأمن لا تُنشر. وهذا يتطابق مع التعليمات الوزارية الخاصة بمعالجة الأخبار الأمنية التي تنصح في فقرتها السادسة بـ:

> إظهار الطابع اللاإنساني للممارسات الوحشية للإرهابيين وبتسليط الأضواء على الذبح والهجمات على سيارات الإسعاف وموت الأطفال وتعطيبهم وقتل أهالي أعضاء قوات الأمن بحضور حتى أطفال صغار.[ب]

[ب] راجع نسخة المرسوم في ملحق هذه المقالة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

أما فيما يخص الصحفيين الذين قُتلوا، فإن الصحافة عادةً ما تذكر التفاصيل الدقيقة لعملية الاغتيال وتسمي المسؤول عن ذلك، رغم أنه حتى الآن لم تجر أية محاكمة علنية عادلة تبيّن تورط أو مسؤولية المشتبه بهم.[27] وليس الهدف من كتابة الصحافة بالردع فقط بل هو لإشاعة الريبة والشك وسط المجتمع لإظهار نجاح حملة «مكافحة الإرهاب» (كما توحي بذلك تعليمات وزارة الداخلية).[28]

... لكنه على وشك الانْقِراض

تردد النشرات اليومية أخبار الانتصارات على الصعيد الأمني وغالبا ما ترافقها بالادعاءات عن «ربع الساعة الأخير» و«بقايا الإرهاب». ورغم أن الصحافة لا توافق في كل مرة على وجهة نظر الحكومة فإنها لا تتوانى عن نشر الأخبار المثيرة، مثل الاغتيالات والمجازر والسيارات المفخخة، من أجل إظهار البشاعة والوحشية،[29] وتبدي ترحيبها بزيادة عدد قوات الأمن وتجنيد الاحتياطيين، وإنشاء الحرس البلدي[30] وخاصة الميليشيات.[31] كما تركز دائما على أن الإرهابيين أقلية من قتلة وسفاحين سيمكن التخلص منهم بتجنيد كل «القِوى الوطنية».

وتلجأ الصحافة إلى اللبس حول تنظيم الجماعات المسلحة، وذلك من أجل تضليل الرأي العام بزعمها أن قوات الأمن تسيطر على الوضع وتراقب الميدان، فتمثلها تارةً بـ«مجموعات هياكلها هرمية»، وتارة أخرى بـ«مجموعات صغيرة مستقلة عن بعضها البعض تزرع الرعب لإظهار نفوذ لا تمتلكه». كما هي «بعض المئات من إرهابيين مسجلين على الجُذاذات وملاحقين» أحياناً، وهي «ألف عنصر منعزل» أحياناً أخرى. ولاستكمال هذه الصياغة للأحداث، فإن هذه الجرائد تلتزم بـ«معالجة الأخبار [الأمنية] بصورة منتظمة على الصفحات الداخلية» وبـ«الابتذال والتقليل من التأثير النفسي للعمل الإرهابي المخرّب للحفاظ على معنويات الأمة.»[32]

إن الغرض هو إقناع الرأي العام الجزائري والأجنبي بضرورة وفعالية الحملة ضد التمرد، وإخفاء مدى المعارضة الشعبية (نشِطة كانت أم غير نشِطة) ومدى أثرها. وقياماً بواجب «استئصال الإرهاب» دعت بعض الجرائد المواطنين للانتظام في «مجموعات الدفاع الذاتي» للتصدي بالسلاح للجماعات المسلحة،[33] كما حرّضتهم على الإبلاغ عن «أيّ مشتبه به». إضافة إلى قذفها وذمها لكل من لا يتفق تماماً مع آرائها،[34] وتدّعي هذه الجرائد أن سيادة الدولة مستهدفة من طرف مؤامرات «أممية الأصولية الإسلامية». فمثلا

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

تحت عنوان «كشوف مدهشة عن اللاجئين المنتمين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة في ألمانيا، بون تستر الجماعات المسلحة»، نقرأ:

رابح كبير ولونيسي عضوان كاملا العضوية في الجماعة الإسلامية المسلحة، فقد قاما بتنظيم عملية ضد سفارة الجزائر في باريس في أوت 1993. كما يحظّران، مع أسامة مدني، التحالف مع الحركات الشيعية الإيرانية ومع الحزب الإسلامي التابع لحكمتيار الأفغاني.[35]

والغرض من تحريك هذا الخطر الوهمي هو إظهار أن الدولة والجيش يسيطران على الوضع الأمني. وبالطبع إن نجاح حملة «مكافحة الإرهاب» يبرّر اقتحام بعض الأحياء («الساخنة» حسب هذه الجرائد) و«مطاردة الإرهابيين» والإعدامات بدون محاكمة والإخفاءات القسرية الخ. كما تجبر هذه الحملة الشعب على قبول تواجد كل القوات الأمنية وتفاقم عسكرة المجتمع. فكتبت على سبيل المثال جريدة لوريزون (L'Horizon) ما يلي:

جبل القل. جولة في منطقة كانت تحت وطأة الإرهاب. تَشَنَّجت حُلوقنا لمدة طويلة من الخوف لما اكتشفنا شاحنة محروقة [...] ثم شعرنا بالاطمئنان عندما رأينا عدد مهم من جنود الجيش الوطني الشعبي وهم يختلطون مع السكان المحليين. إن مشهد طفل جالس على حجر جندي يثير مشاعرنا.[36]

ولإقناع الحكومات الأجنبية بأن الجيش الجزائري ودولته يسيطران تماماً على الإرهاب تلجأ الدعاية إلى التوكيد بأن الإرهاب ليس قاصراً على الجزائر، بل يشابه العمليات الإرهابية في كل من إسبانيا والمملكة المتحدة وغيرها من الدوّل.[37] كما تردد بلا ملل أن عدداً كبيراً من الدول الديموقراطية في العالم تحملت قسطها من الإرهاب. ألم تستطع الدولة الجزائرية ضمان المصالح الأجنبية في الجنوب الجزائري؟ أليس من واجب هذه الدول مطاردة أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ المقيمين فيها، لاسيما أنهم — حسب «مصادر مطلّعة» — وراء الاغتيالات وتهريب الأسلحة إلى الجزائر؟ فمثلا تتساءل جريدة *الوطن* (El-Watan) وتقول:

هل ستنتظر الحكومة الأمريكية عملية جديدة مثل تفجير المركز الدولي للتجارة بمدينة نيو يورك (World Trade Center) قبل أن تعتقل الإرهابيين الجزائريين المتواجدين في الولايات المتحدة [...] يستحيل لأيّ عقل بشري، مهما كان احْتِياله، أن ينكر أن رئيس البعثة البرلمانية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج هو أحد المدبرين للعمليات الرهيبة التي تنفذ يومياً في الجزائر.

إن تَيَقّظ الرأي العام الغربي لطبيعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وخاصة تهريبها للأسلحة من أوروبا، سيتطلّب إبادة رهيبة للشعب الجزائري وتصفية جزء كبير من نخبته الفكرية.[38]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

استغلال الضحايا لغايات سياسية

يحتوي خطاب الإقصاء والاستئصال للصحف على مواضيع ترسّخ تصوُّر تبسيطي ومانوي في الأذهان. فقد طوّرت الدعاية الحربية خلال السنوات الأخيرة من الحرب خطاً واحداً للتفكير يعتمد على خطاب كراهية وإنكار *الآخر*، سواء كان هذا *الآخر* قابلاً لِلتَعْيين («الملتحي»، «المتحجبة»، «الإرهابي» أو «الحركي») أو كان مجهولاً («كتلة» عديمة الشكل يسهل استعمالها للدعاية).

فتُستخدم أحيانا هذه «الكتلة» كَمِصْدمة لرفض «الوحشية» وللمقاومة، ولتعبئة الميليشيات وإثارة الحماس الوطني، وتُصور أحيانا أخرى في شكل شعب منكمش على نفسه، وعابس، وجاهل، وأسير عاداته السلفية، وكذا حساس لخطاب «الأصولية الإسلامية».[39]

تصف هذه الصحافة شرائح الشعب المناهض للسلطة بالكتلة الجمادية وعديمة الشخصيّة، في حين أنها تصف الشرائح الأخرى من نفس الشعب وجمهور «ضحايا الإرهاب» بصفات تضفي عليها النشاط والشخصية. فعلى سبيل المثال نشرت جريدة *الوطن* (El Watan) بمناسبة مظاهرة 22 مارس 1994 عدة مقالات كانت عناوينها: «حملة كبيرة للتجنيد الوطني: طليعة التصدي»، «طالبات الثانوية ينزعن الحجاب»، و«ذبحت إشراق، وهي طبيبة أطفال في الـ42 من عمرها وأم لطفلين في الثانية والخامسة من عمرهما، الأسبوع الماضي في ظروف غامضة في الحي الإسلامي لبوقرة قرب العاصمة.»[40]

أما في ما يخص مسيرة 8 مايو 1994 التي كانت تنادي بالحوار والمصالحة الوطنية، فشهّر الاستئصاليون والصحافة بالجمهور المشارك معتبرين إياه «الكتلة المجهولة»، رغم انضمام المرحوم يوسف فتح الله — من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان — إلى تلك المظاهرة. ولكن عندما اغتيل هذا الأخير سرعان ما كانت هذه الصحافة بالمرصاد لـ«استغلال موته سياسيا».[41]

وهكذا يَسْتغلّ الجمهوريون «ضحايا إرهاب الأصولية الإسلامية»، بموافقتهم أو بدونها، لتمديد قائمة شهدائهم: «نساء جزائريات» تم اغتصابهن واختطافهن وذبحهن، و«مفكرون» تم قطع رؤوسهم، و«أطفال أبرياء» قتلوا في الانفجارات، ومجاهدون قدامى متقاعدون، وصحفيون، وشباب الخدمة الوطنية، وأعضاء مختلف الحكومات. ويحرك كل هؤلاء نفس الإيمان ونفس الرغبة في السلام والحرية والديموقراطية حسب مزاعم خطاب

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

هذه الصحافة. ويخضع هذا الاستغلال لنفس المنطق الازدواجي الذي ذكرناه آنفا، فيتم أحيانا بتملّك القتلى ويُمارَس أحيانا أخرى بتجاهل القتلى. فبعد قتل «الإرهابيين» تُمْحَق هويتهم بعد دفنهم حيث تكتب العبارة «X-Algérien» (أي مجهول جزائري) على قبورهم، وهي عبارة تذّكر الجزائري بعهد الاستعمار.

هكذا تحاكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد كل انفجار وبعد كل اغتيال. تنصب الصحافة الاستئصالية نفسها قاضيا وتصدر أحكام الإعدام. والهدف من ذلك كله هو معاكسة تسيّيس الحركة التي تقاوم احتكار السلطة والثروات الوطنية وتناهض احتكار النظام للثقافة والدين والهوية. وبما أن شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهدد أنصار «الديموقراطية الكلّيّانية» و«الحرب الشاملة»، يجب شيطنتها ورفضها وقمعها جسديا وسياسيا واجتماعيا. إن التشويه المنتظم للحركة الإسلامية يصّور أعضاءها ومناصريها على شكل حيوانات متوحشة،[42] أو أناس على صراط مُنَوَّر بـ«نور وهمي». كما يهدف هذا الخطاب إلى إضعاف كل المعارضة وصرف الأنظار عن التعذيب والقتل الجماعي والمجازر المرتكبة من طرف الشرطة والجيش والميليشيات ومعسكرات الاعتقال في الصحراء الخ. لم يُطرح السؤال عن مقترفي الجرائم بعد، لأنه من المسلّم أنه «معروف» من الجميع إذ أنّ «الهمجية الإرهابية لا تعرف حدوداً كما أنها تتغذى باستمرار من دم الأبرياء.»[43] حتى وإذا تساءل عرضاً صحفي عن حدث، فإن أسئلته تدور حتما حول «كيفية استعمال المهاجمين للأسلحة» وستتفادى إشكالية هويتهم لأنه مفهوم ضمنياً أنهم «إرهابيون».[44]

عندما يلتحق ماضٍ أليم بحاضر أليم مثله

على المرء أن يختار، إما أن يتحزّب مع الطرف «الجيد» فيكسب رضى الصحافة والاستئصالين، [45] وإما أن ينحاز إلى الطرف «الرّديء» فيستجلب حتما سخطهم عليه وقذفهم إياه بالجرم والتقتيل والتذبيح. وتُستعمل اصطلاحات علم الإجرام من أجل تفريغ أية معارضة للنظام من محتواها السياسي،[46] فهكذا تردد الصحافة أنّ دوافع الشباب هي دوافع إجرامية منحطة وخسيسة إذ أنهم «يذبحون الشرطي أو المفكر من أجل دنانير قليلة»، في حين أنها تدّعي أن الدافع الذي يحرك الميليشيات (المعروفة باسم «الوطنيين») هو «حافز تلقائي مبني على اعتبارات حضارية».[47]

إن العبرة في هذا الأسلوب التناقضيّ وفي صيغ التضاد هذه تستذكر العهد الاستعماري إذ يصعب تفادي مقارنة خطاب الاستئصاليين بخطاب المدافعين عن «الجزائر الفرنسية»

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

إبان الحقبة الاستعمارية الذين كانوا يصفون المجاهد الجزائري في سبيل استقلال بلاده بصفات مناظرة. فنقرأ مثلا أن المقاوم الجزائري هو:

> طريد العدالة، ذلك المجرم العادي الذي يفلت من التفتيش ويلجأ إلى الجبل أو إلى الغابة، يتزين فجأة – في سبيل قضية لا ناقة له فيها ولا جمل – بالبطولة المزيفة التي تُستخدم لتحريض الجماهير التي لا تستطيع تقدير مزايا الحضور الفرنسي بوضوح.[48]

أما اليوم، فالمزايا التي تستدعي المدح والتقدير هي مزايا الديموقراطية على نهج الجنرالات. وتعمل الحكومة الجزائرية والصحافة الاستئصالية يومياً على إقناع الأوروبيين بأن الجزائر في نضال من أجل قيمهم، أي تشييد جزائر حرة وديموقراطية مضادة للظلامية والوحشية. فلابد إذن من محاربة هذا العدو المشترك إذ أن الخط الفاصل بين الجزائر وأوروبا ليس البحر الأبيض المتوسط بل هو الحدود بين الحداثة والوحشية، وبين الديموقراطية والثيوقراطية.

فهنا يصبح الخطاب عن الإسلام خطاباً عنصرياً ومحموماً بالنعرة الاستعمارية إذ أنه يدّعي أن الإسلام يناقض صندوق الاقتراع وأن تطبيقه خارج الحياة الخاصة سرعان ما يهدم «الحضارة» وينتهي حتماً إلى «كُلّيّانية». والنتيجة الحتمية لهذا الخطاب هي وجوب محاربة الإسلام السياسي الاحتجاجي بشتى الطرق، ومنها ترويضه من خلال «هيئة» دينية في خدمة السلطة تُشجع إسلاماً مدجَّناً لمكافحة «الإرهاب». ألم تعطي وزارة الداخلية تعليمات لـ«تطوير العقيدة الدينية المنددة بالجريمة»؟[49] ألم يقل «مفتي» المسجد الكبير بمرسيليا صهيب بن الشيخ في دعمه للنظام العسكري: «إنني مع دولة جمهورية ديموقراطية للوقوف ضد الظلامية. [...] تحرر العلمانية الدولة من كل عقيدة، وتحرر الدين من كل سيطرة سياسية»؟[50]

البحث عن حلفاء

إن تحليل الصحافة الاستئصالية بسيط، ألا وهو أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزب «إرهابي» لجأ إلى الانتقام للوصول إلى السلطة بالقوة بعد ما مُنِع من تأسيس دولة إسلامية في عام 1992. وتعتقد أن «أنصار الظلامية يبرّرون كل الوسائل» ولكن إذا نهضت «القوات الحية» و«الضمائر المستنيرة» و«الجزائريون الأحرار والشرفاء»[51] وإذا شرع «الوطنيون» في استرجاع هيبة الدولة و«الجزائر الجزائرية»، سيهزم بلا شك العدو بسرعة.

هذا العدو متواجد داخل البلاد في كل مكان، في الجوار والإدارات والعمل،[52] وخارج البلاد في السودان وإيران ومع حزب الله.[53] إلا أن هذه الدول والأحزاب التي يسميها

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

«شرطي العالم» بالإرهابية ليست وحدها من يهدد وحدة الجزائر، بل إن الديموقراطيات الأوروبية تعمل أيضاً على إضعاف الحركة الجمهورية في الجزائر بسماحها بوجود إرهابيين معروفين فوق أراضيها. وتتلقف الصحافة الجزائرية كل الأخبار المرتبطة بالقمع الموجه ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوروبا، وذلك لتثبت الدعاية أن المحرِّكين في أوروبا يستفيدون من «مزايا اللجوء السياسي للتحريض على الجريمة في بلادهم».[54]

إن استخدام حجة «التدخل في الشؤون الجزائرية» يتميز بازدواجية مدهشة في نشرات الصحافة الاستئصالية. فعندما يطالب سياسي فرنسي بحوار بين كل الأطراف المعنية وبمشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تندد الصحافة بموقفه وتصرخ بـ«عدم التدخل». فتقول مثلا جريدة *الوطن* (*El Watan*):

> في بيان نشرته الصحافة أكد الموقعون على النداء [...] أنه في الوقت الذي يقاوم الجزائريون العصابات الإرهابية لـ«الحفاظ على سيادة الدولة»، يرتفع من المجلس الفرنسي صوت جيسكار ديستان الصاخب لينادي بمشاركة المجرمين في الانتخابات البرلمانية القادمة. هل فقد السيد جيسكار ديستان ذاكرته حتى فاته أن الجزائر بلد مستقل منذ 35 سنة ؟[55]

وبالعكس، إن هذه الصحافة تصفّق وتبتهج كلما شَنّ وزير الداخلية الفرنسي باسكوا عملية فيجي بيرات (Vigipirate) الأمنية لمطاردة «الإرهابيين» واللاجئين بدون أوراق. ولا يمثل تفكيك حزب جزائري وإيذاء مئات المواطنين من طرف دولة أجنبية اعتداء على سيادة الجزائر بالنسبة لهذه الصحافة التي تناصر سياسة فرنسية عنصرية تذكرنا بالاعتقالات الجماعية التي كانت تستهدف الجزائريين في المهجر إبان الاستعمار.

إن القضية التي تربط اليوم «الديموقراطيين» الجزائريين بنظرائهم الفرنسيين هي الدفاع عن القيم الجمهورية ضد «المتطرفين» و«المتعسفين» و«الظلاميين» و«القوى المناهضة للحضارة». ويلتقي «الديموقراطيون» من ضفتي البحر الأبيض المتوسط دَوْرِيّاً ولا تفوّت الصحافة الجزائرية هذه المناسبات. فمثلا في «لقاء التضامن مع الجزائر» بباريس يوم 3 فبراير 1997، والذي جمع شخصيات سياسية وفكرية وفنّيّة من البلدين،[56] اتفق كل المشاركين على أسباب الوضع الحالي وعلى ما تتطلبه مهمة هزم «الإرهاب» إذ أن شعاراتهم كانت: «قاوموا الوحشية حتى نصر الديموقراطية»، «جزائر بوضياف»، «أغلبية الجزائر مع المشروع الديموقراطي».

في الواقع يعارض كلا الطرفين سيادة الأغلبية وسيادة الشعب الجزائري، وإن لَوّح «الديموقراطيون الجزائريون» في بعض الأحيان براية القومية في وجه المستعمر القديم ليخفوا بها نفاقهم. ويتجلى صلب نوايا المستعمر بوضوح من كلام باسكال بروكنر (Pascal

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

Bruckner): «إنني مع حوار الحكومة مع القوى الديموقراطية. إن مطالبة الديموقراطيين بالتحاور مع الإسلاميين تعني مطالبة الضحايا بمعانقة جلاديهم قبل ذبحهم.»[57]

«كل حوار خيانة مُجَرَّدَة»

إن النقاش حول « الإرهاب الأصولي» هو نقاش مغلق، وأكبر حملة إعلامية حول موضوع الخيانة هي الحملة التي شُنّت أثناء انعقاد ملتقى روما بين أهم أحزاب المعارضة الجزائرية. وبعد توقيع هذه الأحزاب على وثيقة «العقد الوطني» في يناير 1995 لإخراج البلاد من الأزمة، صرخت الصحافة الاستئصالية «لا للخيانة»، «لا لقتل الجزائر»، «لا للاستسلام». وعلّقت على سبيل المثال جريدة *الوطن* عن زروال قائلة:

> كثيراً ما يستعمل الرئيس الجزائري العبارة «المؤامرة الداخلية والخارجية» ليشير إلى النداء للسلم وإلى الموقعين على لائحة سانت أجيديو (Sant-Egidio) الذين أصبحوا متهمين ضمنياً بمسؤولية تدهور الأوضاع.[58]

لقد انعكست الأدوار: فيتم التعامل مع أولئك الذين يحاولون جمع أكبر عدد ممكن من التيارات السياسية من أجل إيجاد حل مشترك وكأنهم «خونة» و«متآمرون مع الإرهاب»، بينما يُعتبر أولئك الذين ينادون بتسليح الشعب وبالحرب دون هوادة أبطالاً و«فدائيين» حقيقيين. لقد أدت الضجة الإعلامية والهجمة على الأحزاب الموقعة على وثيقة روما وكذا التعتيم على كل ما هو مرتبط بالعقد الوطني إلى كهربة الجو السياسي إلى درجة أن أيّ تصريح يساند هذه المبادرة يستجلب حتماً التهمة بالتواطؤ مع «الإرهابيين».

وتهدف هذه المناورة السياسية–النفسية التهجميّة إلى ردع أيّ نقاش وطني حول هذه الوثيقة. إن هذا الغرض بيِّنٌ من خلال جهود النظام لإسكات أنصار هذه المبادرة — بمنعهم من الوصول إلى الجرائد للتعبير عن آرائهم — ومن تضليل الرأي العام بالمظاهرات المصطنعة لتأييد زروال.[59] كما يبرز هذا القصد أيضا من إشعار الصحافة أنصار الحوار بذنب المشاركة في «الإرهاب» حتى يبتعدوا عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويستوعبوا أنه لا حق لهم في الكلام قبل بَسْمَلَةٍ تُدِينُ «الإرهاب». وهكذا تُصرف الأنظار عن المسائل الأساسية للخروج من الأزمة، ويتم حصرها في الدعاية عن «الإرهاب».

على الرعب أن ينتقل إلى الجهة الأخرى

«على الرعب أن ينتقل إلى الجهة الأخرى.» إن هذا الشعار الذي أطلقه رضا مالك، الوزير الأول الأسبق، يُعتبر بداية تأجيج الحرب على الصعيد العسكري والنفسي. ويتم

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

نقل الرعب إلى الطرف الآخر بواسطة المجازر التي تلعب دور المهماز لتوريط المدنيين في «مكافحة الإرهاب». فبعدما يشعر سكان المناطق المستهدفة بالمجازر بالذعر والتعرض للخطر يتكلّف بعض السياسيين والجرائد بتحضير الميدان النفسي والفكري لإقناع هؤلاء السكان بأن التسليح أمر ضروري، في حين أن الدرك يقوم بإدماجهم في مجموعات الدفاع الذاتي وبتنظيمهم في ذلك الإطار. وتوريط عدد كبير من المدنيين في سفك الدماء هو نتيجة الرعب كما هو مولّده في آن واحد، كما هو ضمان لتواطؤ المدنيين مع الجيش وولائهم له إذ أن تفويض «الحرب القذرة» للمليشيات المدنية غرضه تخفيف من العِبْء العملياتي في القمع ومن مسؤولية الدولة في الجرائم.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الحملة الإعلامية تُوظف كل الفهارس المتوفرة من أجل تضليل وتعبئة الرأي العام. فلا تتحرج الصحافة مثلا من تقديم امرأتين مذبوحتين على أنهن ضحايا «الإرهاب الإسلامي» رغم أنهما أعضاء عائلة من المعارضة الإسلامية.[60] واستعملت نفس الدعاية الاستئصالية في قضية السيدة التي ثبت في النهاية أنها اغتيلت من طرف خطيبها بعد أن حاولت هجره.[61] مثال آخر: زعمت جريدة *ليبارتي* (*Liberté*) أن السيد بورقا عضو في «جماعة إرهابية تضم 30 مجرماً يقودهم بويسي، إضافة إلى علي بورقا وأخاه، وكلاهما أبناء حركي»،[62] رغم أن السيد بورقا كان في السجن منذ 31 أكتوبر 1993، مما يجعل تورطه في هذه الجماعة وعملياتها في يونيو 1994 من المستحيل.

حسب الصحافة الاستئصالية لا يعرف هؤلاء الناس إلاّ لغة واحدة، ألا وهي لغة العنف، لأن الرعب يمثل «مشروع مجتمعهم القروسطي» الذي لا يستقطب إلاّ بعض «المجانين» الذين يرغبون في فرض أنفسهم بالقوة لقلة عددهم. وتقول مثلا جريدة *لوماتن*:

> هل يقصر الإجرام المنظم نشاطاته – على الصعيد الوطني – على لعب الميسر وبيوت الفساد والدعارة ومصادرة الأراضي والسرقة وابتزاز الأموال وغيرها من الاغتصابات؟ لا! بل إنه تجاوز بكثير هذه «التحديات» إذ أن هذا الإجرام يتبنى أيضا إيديولوجية مشروعها المجتمعي يستلزم توظيف التدمير والعنف والقتل.[63]

فهكذا يُستدعى المواطنون – بذريعة تعدد أشكال «العدو» وكلّيّة وجوده – للدفاع عن أنفسهم، وهكذا يصبح حمل السلاح دفاعاً ذاتياً شرعياً.

«الوطنيون» يدافعون عن الحرية

تنشر وسائل الإعلام بانتظام تقارير عن «لجان الدفاع الذاتي»، وهي مجموعات من فلاحين وعمال مسلّحين ومستأجرين من طرف الجيش لفرض حكمهم في أحيائهم. كما

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

تعظِّمهم وسائل الإعلام كأبطال جدد للأمة سينقذون هذا الشعب «الذي يُخْتَضَر من الحرارة القاسية والإرهاب اليومي.»[64] لا يحاسب هؤلاء «الأبطال» أنفسهم ولا يحاسبهم أحد بما أنهم مع الطرف «الجيد»، ألا وهو مُعَسْكَر «الديموقراطيين» و«النساء الجزائريات» و«المثقفين» والشرطة والحرس البلدي[65] والدرك والقوات الخاصة و... الجيش، أي الضامن الوحيد للخيار الجمهوري. ويعتبر هذا الإعلام أن الأخلاقية واللاأخْلاقية ليستا مطلقين بل تخضعان لخيار الجيش الذي يرهن حتى الآمال والمخاوف. فكتبت مثلا جريدة *الوطن*:

> قد يخلّ قرار زروال بمتابعة الحوار مع مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ – الحزب المحل – بوحدة الجيش... والسؤال الأساسي المطروح على الجزائريين اليوم هو ما إذا كان الجيش سيبارك خطة ستمحق الجزائر في بضعة شهور.[66]

والمستنتج من الزعم أن الجزائر تتعرض للمحق بسبب الحوار هو أنّ خيار «الحرب الشاملة» أمر مبرر، وأن المشاركة في مناهضة الإرهاب واجب قومي، وأن التحذير من مخاطر تسليح الشعب موقف انهزامي وهروب وتراجع وخيانة. فاستنكرت على سبيل المثال الصحافة الجزائرية تقرير منظمة العفو الدولية في نوفمبر 1996[67] الذي أثار غضبها لعدم التزام منظمة العفو بالمعجم الاستئصالي:

> إن إصرار منظمة العفو الدولية على اعتبارها أن الإرهاب يمثّل معارضة مسلحة من جهة، وأن جماعات الوطنيين هي «ميليشيات» تهدد بوجودها البلاد من جهة أخرى، تستتبعه عواقب أخرى أكثر خطورة. فمنظمة العفو الدولية تحرر الجماعات الإرهابية من كل تَقْيِيد كما تحثها على نشر ادِّعاءاتها بالانتصارات على الملأ. [...] ومن جهة أخرى، فإن ميل منظمة العفو الدولية إلى نَسْب التسرّع في تصفية المتهمين بالإرهاب جسدياً وبدون محاكمة إلى المؤسسات والسلطة الجزائرية قد يفسر جزئياً تردد بعض الدول عن تسليم الإرهابيين.[68]

أما ادعاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان الخاضع للعسكر بأن «المجموعات المدنية للدفاع الذاتي» تعمل «تحت حكم قوات الأمن والقضاء لمكافحة الإرهاب الوحشي»، فتشاطره الصحافة كجريدة *الوطن* التي تزعم أن هذه المجموعات «ليست من صنع السلطة، بل تنبثق من غريزة البقاء أمام تطرّف الإسلاميين المسلحين الشَرِس.»[69]

إن الصحافة الجزائرية مسؤولة عن عَسْكَرة المجتمع و«حرب الميليشيات القذرة»، كما تُلام على جهدها في تبرير هذه الآثام. ولم تسلم من التوظيف التبريري الزائف حتى المقاومة الوطنية لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي حيث احتكر «الجمهوريون» و«الديموقراطيون» رموزها لتنصيب أنفسهم ورَثتها ولتبرير «الحرب الشاملة». مثال ذلك تعليق سليم غازي بعنوان «المقاومة» الذي يقول فيه: «يعرف قدماء المجاهدين معنى كلمة

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الحرية لهذا قرروا أن يتنظّموا [...] في لجان الدفاع الذاتي. إنهم ينوون شن "حرب تحريرية" ثانية للتراب الوطني.»[70]

التناور بالأوهام الأوروبية

تعطي الصحافة الجزائرية أهمية كبيرة لتأثيرها في الخارج وخاصة في فرنسا، ولذلك تناور بمَهارة بالأوهام الأوروبية عن الإسلام. وتحاول الصحافة استجلاب الدعم الأوروبي بمعارضة «الحداثة» بـ«التقهقر» وكذا بتحريك وسواس أوروبا بالأصولية الدينية. يُصدّي هذا الخطاب التخيُّل الغربي بتوظيف الأوهام الأوروبية عن حْربيّة الإسلام واستبداده وعداوته للمرأة، وبإدماج الإسلام في «الأصولية» و«الإرهاب»، وبإثارة المخاوِف الراسخة في الذاكرة التاريخية الغربية. وقد يحدث أن يتكلم الاستئصاليون «إيجابيا» عن الإسلام ولكن عندها يجردونه من روحه وحيويته ويبدونه في شكل فُلكلوري يتطابق مع الأفكار المبْتَذَلة في الغرب. فتقول مثلا خليدة مسعودي:

> إنه بالفعل إسلام وثنيٌ نوعاً ما، لكنه يحفل بالصدق والورع، إذا قارنتُه بشهور رمضان التي يقترحها علينا الأصوليون والتي يقشعر منها بدني! رمضانهم كئيب! إنهم يخولون أنفسهم سلطة الرقابة المطلقة على كل ما يتعلق بمراعاة التعاليم الدينية، حسبما يفهمونها. لا غناء، ولا شُموع، ولا رقص، ولا سيدي رمضان ولا حور العين.[71]

إن إنعاش هذه المخاوف والعداوة التاريخية بحياة جديدة له صدى في الأوساط السياسية والفكرية والإعلامية الأوروبية التي تتماثل مع «الديموقراطيين الجزائريين»، وتلعب دور المرْنان على الصعيد الدولي لحربهم ضد حركة «رجعية» و«قَرْوَسَطيّة».

> الاعتقاد بأن الإسلام السياسي أعلن الحرب على ديموقراطيتنا أصبح اليوم أمراً بديهيا لا ينكر. ولكنه سبق أن شن حرباً وحشية في مكان آخر، في دار الإسلام. [...] وأثناء ذلك ترانا نترك الديموقراطيين هناك بلا وسائل ولا دعم، رغم أنهم يتبنون القيم التي تستلزم دعمنا ودفاعنا، ويتكلمون عن المساواة بين الجنسين، وفصل الدين عن الدولة وكذا إصلاح التربية ونظام العدالة الذيَن وقعا في قبضة الأصولية الإسلامية.[72]

لقد مكّن تحكّم الصحافيين الجزائريين في الخطاب الغربي عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والفردية من تقديم أنفسهم كممثلي «المجتمع المدني» أمام بعض الأوساط الأوروبية التي تستنكر بحقٍ مقتل أي صحفي ولكنها لا تحرك ساكنا على عشرات الآلاف من المواطنين الذين عُذبوا أو سُجنوا أو قُتلوا أو أخفوا قسرياً على يد النظام. وهكذا — باسم هذه القضية المشتركة — تصبح الادّعاءات الحاقدة والعنصرية مقبولة، بل وتشجعها هذه الأوساط الأوروبية عندما يتقوَّل بها أمثال رشيد بو جدرة

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وخليدة مسعودي الذين دُفعوا إلى الجبهة الأمامية في «الكفاح من أجل الحرية». ومثال ذلك هو كتابات فريال عصيمة، هي أيضا من الجبهة الأمامية، التي تقول:

> تُكتسح أرصفة الشوارع من جديد، وتتضاعف تجمّعات البؤس في فَوْضَى جهنمية، وتعج شاحنات بحمولتها البهيمية. لا أرى سوى مواكب مرعبة ترتفع منها التعاويذ. ها هم يرفعون مصاحف القرآن ويرددون بأعلى أصواتهم شعارات تحمس الأوغاد. هذه انتفاضة مشردين وصعاليك ومساكين همهم الوحيد الاستغراق في سبات لا نهاية له. [...] ها هي الخصيان بدورها تطلق اهتزازاتها، وارتعش كل ذلك اليوم من الزغاريد الكئيبة.[73]

إن هذا التضليل الإعلامي مباحٌ في أوروبا بل ويُروّج له هناك إذ تستجلب كل مظاهرات «الديموقراطيين» أو «المثقفين» أو «الحركات النسوية» عناية الإعلام حتى ولو كانت تافهة، فيشهّرها ويضخمها ويحشيها بتصريحات تضامنية من فرنسا وأوروبا. أما جهود بعض الأشخاص والجمعيات للكشف عن خروق حقوق الإنسان من طرف قوات الأمن فتُمنع أو تهّمش وتبقى محجوبة تماماً عن الرأي العام.

ويهدف أيضاً التناور بالأوهام الأوروبية إلى إقناع الرأي العام الوطني والدولي أن تقليص الحريات وفرض الرقابة وإصدار قوانين الحظر لن تعيق سير الديموقراطية. بل بالعكس، لولا هذه الإجراءات لهددت سلامة الدولة نفسها. وتتمتع الصحافة الجزائرية بمصداقية عند الإعلام الأوروبي لأن «اغتيال الإسلاميين لعشرات الصحافيين» أضفى عليها هالة الشهادة كما حرّك التضامن والارتكاس الحِرَفِيّ في الأوساط الإعلامية الدولية.

وازداد الاعتماد على الصحافة الجزائرية بسبب صعوبة الحصول على تأشيرة الدخول إذ أن الصحفيين الأجانب يلجؤون إلى اقتباس الأخبار الأمنية من الجرائد الجزائرية أو وكالة الأنباء الجزائرية التي تخضع كلها لسيطرة العُصَب العسكرية المختلفة ولرقابة محافظة الحرب النفسية في مديرية الاستخبارات والأمن (المخابرات العسكرية — DRS). وهكذا أصبحت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) بصفة خاصة ووكالات غربية أخرى سُيور لنقل (courroie de transmission) الدعاية الحربية للسلطة العسكرية، ولتفشي تضليلها في كافة أنحاء أوروبا والعالم. يقول آيت حندولة:

> قد أثبت تعاقب الأحداث يوماً بعد يوم الإشاعة التي تسري بين عوام الشعب مفادها أن الجيش هو الذي أنشأ الأدْغال المضادة وأسس الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) بغرض الحط من نفوذ وسمعة الإسلاميين. إن إرسال بيانات بالفاكس تتبنى فيها هذه الجماعة مسؤولية اغتيال الصحافيين والمثقفين والأجانب هي عملية تقدّم الإسلاميين في صورة متعصبين وسفاكين ومتطرفين ومغتصبين كفرة. لعبت هذه الدعاية دوراً فعالاً في فرنسا إذ أنها تردّد صدى الوهم الفرنسي حول العربي السفاح.[74]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

إن بروز أصولية إسلامية مغاربية قد تُهدد قلب أوروبا هو شبحٌ مؤثر ما دامت المصالح الاقتصادية هي التي تكيّف القرارات السياسية لهذه البلدان تجاه الجزائر. أما الاستئصاليين الجزائريين فيغذّون هذا القلق القديم ويهيّجونه لأنهم يعتبرون ذلك الورقة الرابحة. فتقول مثلا خالدة مسعودي:

> بعد ما حاز المتطرفون على اعتماد حزبهم، استخدموا المباني الرسمية للدولة. إنني أشدد على هذا الأمر لأني ألاحظ نفس العملية في فرنسا وباقي البلدان الأوروبية المجاورة. ليست هذه الظاهرة متفشية في أعلى هرم الدولة وفي كل الدول، ولكنها واضحة في مَنابيذكم[ت] الضاحيية التي صارت نُسخ مصغَّرة من الجزائر.[75]

وتتطابق هذه الادّعاءات كلياً مع تصريحات السياسيين الفرنسيين الذين لا يترددون عن استغلال وتغذية دمج الإسلام بالأصولية والإرهاب. مثال ذلك مزاعم جون لوي دوبري (Debré)، وزير الداخلية الأسبق، الذي يقول:

> تفرض علينا مسئوليتنا كأوروبيي البحر الأبيض المتوسط اتخاذ كل الإجراءات لتفادي تصدير الإرهاب [...] لقد بلغ عدد الإسلاميين في فرنسا اليوم 4 ملايين نسمة، والإسلام هو الديانة الثانية في فرنسا، وديانة غير منظمة ذات أغراض سياسية. إنها إحدى القضايا الكبرى التي يجب أن تحظى باهتمام جميع السياسيين اليوم بغض النظر عن اتجاهاتهم.[76]

ورغم كل جهود السلطة العسكرية لإِصْطِناع مؤسسات شبه-ديموقراطية (رئيس منتخب زوراً، دستور على المقاس، أحزاب سياسية خاضعة، برلمان دمية، صحافة مكممة أو عميلة، مرصد لحقوق الإنسان خادم) ورغم مجتمع مروَعٌ بالمذابح، فقد تنامى إرهاب الدولة أكثر فأكثر حتى وصل حدوداً يستحيل عندها تبريره، إلا أنه لا يزال يتمتع بدعم مثقفين مرتزقة لهم نفوذ في أوروبا. هؤلاء لا يضيقون ذرعاً بنقل خطاب أظهر جدواه، لا سيما أن تكراره يثّبت تَفَوُّق النظرة الغربية ويبرر السياسة الاستئصالية. فيقول مثلا رشيد بوجدرة:

> ألا يرى الإنَسيّون في أوروبا أن إبادة جماعية ترتكب في حق الشعب؟ إن مقارنتهم جرائم الإرهاب بعنف الدولة هي جريمة ضد الإنسانية. هذا استفزاز لأنه لو تسلم الإسلاميون الحكم عام 1992 ولو لم توقف الانتخابات، لقتلوا بعدها مليونين من البشر ولذبحوهم بالسكين في الساحات العامة [...] لا أرى إلا حلا واحداً وهو الخيار العسكري [...] إنه من الضروري مساندة الرئيس ليامين زروال.[77]

[ت] جمع مَنْبذ (ghetto) وهو حي تقيم فيه أقلية منبوذة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

البعد الإمبريالي للخطاب عن الإرهاب

تتطلب الحرب السائدة في الجزائر وما خلفته من أهوال وجثث تحليلاً من المنظور الدولي. فليست «مطاردة الإرهاب» بقضية جزائرية أو مصرية أو فلسطينية فقط، بل هي أداة لتعيين – تحت الرعاية الأمريكية – العدو المشترك الذي سمي بـ«الإرهاب». وتُستخدم هذه المطاردة كبُؤرة للتعبئة والتعاون الدولي للحفاظ على «النظام العالمي الجديد» ولتبرير ضرب كل تحدٍ لهذا النظام باسم «مناهضة الإرهاب». ويتطابق الإجماع النسبي على المستوى الأمني والعسكري في مختلف المؤتمرات الدولية (وأهمها الذي أقيم في شرم الشيخ) مع الدعاية الموحدة والمحكمة في ما يخص طبيعة «الإرهاب». لا يتفهم هذا النظام الدولي احتجاج الحركات الشعبية ولا يتعاطف مع شكاواها، كما يتفادى ويقمع كل ما يخل سيره الذي يخضع للتقسيم الدولي للعمل، ذلك السير الذي تديره منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي (FMI) وتحكمه الشركات متعددة الجنسية.

يفرض الخطاب الغربي حول الإرهاب إطارا مغلقا للتحليل والمرجعية. وقد يسمح هذا الخطاب بمناقشة مواضيع عديدة ولكن كل استنتاجاتها تنتهي حتمياً إلى تبرير أسس هذا الخطاب ومسلَّماته إذ أنّ الغاية من معظم هذه المنقاشات هي تقييد الأفكار بمسلَّمات الإطار وامتصاصها فيه. ويثبت هذا الاختلال الجوهري عقيدة «الغرب المدافع عن القيم الإنسانية الحضارية المهددة من طرف الإرهاب». فيجب إذن دراسة هذا الإطار ومعاني مصطلحاته والافتراضات الضمنية التي يمليها.

يلعب الخطاب حول الإرهاب دور مهم في التوسع والتحكم الإمبريالي خاصة في البلدان التي تصطدم مُتَطَلَّبات هيمنة القوى الاستعمارية القديمة أو الحديثة بمعارضات شعبية قوية تناضل ضد التخريب الاقتصادي وتهدّد النخب الحاكمة التي تخدم مصالح الاعتداء والنهب الغربي إذ يوجد تحالف موضوعي بين هذه النخب الثقافية والعسكرية من جهة والمدافعين عن هذا النظام الإمبريالي من جهة أخرى.

لقد تساءل هيرمن (Herman) وأوسولفن (O'Sullivan) في تحليلهما للخطاب حول الإرهاب إذا كانت الضجة الإعلامية عن هذا الموضوع تعود إلى تصاعد الأعمال الإرهابية أم إلى كونها تخدم سياسة الغربيين ومصالحهم.[78] ويعتقد الباحثان أن الجواب هو الخيار الثاني، وأن الإرهاب غربي بالدرجة الأولى، كما أنه رد فعل على العنف الأصلي الغربي.

ويُمكن تبيين وتلخيص الخطاب السائد عن الإرهاب ببعض المَوْضُوعات (أي الافتراضات التي يبنى عليها الخطاب) منها:

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

1. الغرب بريء ولكنه مستهدف من طرف الإرهاب؛
2. الغرب لا يقوم إلا بالرد على العنف الأصلي الصادر عن الآخرين؛
3. الإرهابيون يمارسون الوحشية للاستيلاء على الحكم وزرع الرعب، على عكس الغربيين الذين يتصرفون بأسلوب حضاري؛
4. يرجع دعم الغرب لبعض الحركات المتمردة إلى كفاحها من أجل الديموقراطية ونبذها الوسائل الإرهابية؛
5. الإرهابيون ينبذون ويهددون الأنظمة الديموقراطية بصفة خاصة؛
6. الإرهابيون منظّمون في شبكة دولية.

ويتم نشر الخطاب حول الإرهاب بفضل «صناعة ثقافية» تقوم بإعداد وتكييف وصنع الأخبار عن الإرهاب ثم بتوزيعها وبيعها، متجاوبة في ذلك مع احتياجات الدول الإمبريالية. وتوظف هذه الصناعة خبراء ومعاهد مختصة وكذا مستشارين حكوميين وفي الإعلام، الذين يخدمون لصرف الأنظار عن «الإرهاب الأصلي» بتطوير أسلحة إيديولوجية ضد العنف الفعلي أو الوهمي للحركات الشعبية المهددة لسيادة الغرب. أما وسائل الإعلام فدورها يكمن في نشر وترديد مُنتَجات هذه الصناعة وصورة العدو «الإرهابي».

إن الصناعة الثقافية لـ«مطاردة الإرهاب» تخدم مصالح الحكومات وأجهزة المخابرات الغربية التي تمول وتصون هذه الصناعة. يقول هرمان وأوسليفان:

> تحتوي الصناعة أولاً على قطاع عام يضم وكالات وشخصيات حكومية رسمية. يقوم هؤلاء بإعداد «السياسة» وتقديم الآراء الرسمية والأحداث المختارة عن النشاط الإرهابي وذلك في الخُطب والمؤتمرات والمنشورات الصحفية والمرافعات القضائية والتقارير والمقابلات. كما تحتوي أيضا على قطاع خاص مكوّن من معاهد استشارية للبحث (think-tank)، وشركات أمنية مختصة في تقييم وتحليل المخاطر لحماية الأشخاص والممتلكات، وكذا هيئة مشتركة من «الخبراء» في الإرهاب [...] تلعب الحكومات دوراً مباشراً وغير مباشر مهماً في صناعة الإرهاب. والدور المباشر هو إنجاز السياسة وتنفيذها وتوضيحها وتبريرها أمام الرأي العام. [...] وتلعب الحكومة أيضا دوراً غير مباشر في إنتاج الأخبار والتضليل بشأن الإرهاب.[79]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

يُأخذ ويُردد الخطاب حول الإرهاب في كل الدول التابعة للإمبريالية لأن نخب هذه الدول تشعر بالتهديد. هكذا يُدعم «التعاون الأمني» بـ«التعاون الإيديولوجي» الذي يزود هذه النخب بالإطار الفكري والأسلحة الدعائية والوصول إلى وسائل الإعلام.

وتُهندس مَخابِر الغرب الدعائية (الوكالات، الخبراء، معاهد البحوث، مراكز الخدمات الإعلامية) تشكيلة كبيرة من المُنْتجات والأدوات الدعائية التي يستوردها النظام الجزائري الذي يقوم بتكييفها ومطابقتها على احتياجاته قبل استعمالها. فتوضح جيدا الرسالة الدورية السرية التي ذُكرت في هذا النص طريقة تكييف موضوعات الخطاب حول الإرهاب مع الوضع الجزائري.

قد يخطر في البال أن الحديث عن «صناعة» في حالة الجزائر أمر مستحيل، غير أنّ مصالح المخابرات ووكالات الصحافة وخبراء الحكومة الجزائريين لها كفاءة في النشاط الدعائي، كما أن لها تجربة منذ عهد الحزب الواحد. فلا يمكن إذن تبسيط الوضع الجزائري إلى توزيع المهام حيث يقوم الغرب بصنع الخطاب عن الإرهاب بينما يقوم النظام الجزائري وإعلامه باستهلاكه، إذ يكيّف ويشحذ «الخبراء» المحليون من المخابرات ودور التحرير الصحفية — بتحكمهم في نشر وتأويل الأخبار — كل الأسلحة الدعائية المستوردة. هكذا يعملون بحماس لِاسْتِدامة التصور المانويّ الذي يساند النظام العسكري ويدعم السيطرة الثقافية الغربية.

الصحافة: ضحية أو مسؤولة؟

كان أغلبية الصحفيين على علم بأن الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) من صنع المخابرات التابعة لوزارة الدفاع، لكنهم لم يستطيعوا التصريح بذلك.[80]

ويمثل بلا شك عجز الصحافة عن إفشاء هذا الأمر تجريماً للضحايا. فكتبت على سبيل المثال جريدة *الوطن* — في الوقت الذي تحدث فيه أبشع المذابح في تاريخ الجزائر بعد الاستعمار، مما تسبب في قلق الرأي العام الدولي وطرح تساؤلات عن الأطراف المنفذة لها — ما يلي:

> ماذا يمكن أن تفعله قوات الأمن إذا كانت بعض فئات الشعب لا تزال تدعم الجماعات الإرهابية — رغم الويلات التي جلبتها هذه الأخيرة على المواطنين — وتمكّنها من استغلال التواطُؤ الواسع لتفادي عمليات التمشيط والتفتيش.[81]

وكتبت أيضاً:

لقد أعلنت الجماعات الإسلامية المسلحة – التي ينتمي أغلبية أعضائها إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ – الحرب على الشعب الجزائري. إنها تريد تأسيس جمهورية إسلامية بـ«الجهاد» وبإبادة آلاف الجزائريين.[82]

لكن مَن الذي أعلن «الحرب الشاملة» بعد توقيف عملية الانتخاب؟ مَن جرّد الدولة من كل مؤسساتها الشرعية؟ من الذي حكم البلاد بالمراسيم باسم مكافحة الإرهاب؟ مَن أصدر شعار الاستئصال (التعبير الرسمي)؟ ما هي مسؤولية الصحفيين الذين تواطؤوا مع النظام في «الخيار الحربي»؟

في الواقع لم تستهدف «مكافحة الإرهاب» الجماعات المسلحة فقط، بل شملت كل فئات الشعب المناهضة للحكم العسكري، الذي يعتبرها دعم للأغراض التخريبية للإرهاب. ولا يَقْتصر هذا البرنامج الاستئصالي على العسكريين وحدهم. صحيح أن القيادة العسكرية تحرّك وتنظم ولكن هذا المشروع الإبادي يحتاج إلى آلية تعمل على كل مستويات أجهزة الدولة وتقسم العمل بين جميع الهيئات المهنية (جهاز قضائي فاسد يحكم بالقوانين الاستثنائية وبالجور، إدارة مرتشية مُسْتَغِلةٌ ومُسْتَغَلةٌ، أطباء وخبراء نفسيون يقومون بتغطية التعذيب وكذا مثقفون وصحفيون مرتزقة ينظّرون ويبوّرون ويعمّمون القواعد الإيديولوجية لهذا البرنامج الحربي).

وكما يقول الباحثون في المجازر والإبادات الجماعية عن الدور الأساسي للدعاية في هذه الجرائم، فإنّ

الحرب تعطي المجرم تَفَوُّقاً مزدوجاً: رفع ستار من دخان لحجب نشاطاته عن الرأي العام الدولي وتلبيس جريمته بالضرورة العسكرية. وفي جو مأساوي أصبح الموت فيه أمراً مُبْتَذَلاً، تتلاشى القيود الأخلاقية في سلوك المجرم، خاصة بعد دعاية طويلة تنسب للجماعة المستهدفة مسؤولية النكبات الجارية.[83]

تقوم أجهزة الإعلام بصياغة سلسلة من الأساطير لحصر وتحديد العدو، وبتطوير لغة إبادية تصحب عملية الاستئصال في الميدان. لقد أظهرت تجارب رواندا والبوسنة انعكاسات هذه الأساطير واللغة المدمرة.

إن تحديد الخصم هو الأصل كما بيّناه في الفقرة «من ليسوا معنا هم ضدنا». ويتم ذلك بتصوير ونعت الآخر بالمخاصم والسلبي والعدو والمتطرف والفاشي والإرهابي الخ. وتحمل آلية الإقصاء ورفض الآخر في طياتها بذور كل التجاوزات. هكذا لا يستأهل الآخر الاعتبار أو الانتباه أو الاستماع لأنه مرعب، كما تصبح «وحشاً» مصدراً للخطر، كما توصف شرائح المجتمع المناهضة لتسلط العسكر بالجماهير الهائجة والسُّوقات التي تعارض

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

« المواطنين» كما كتب صاحب المقال الافتتاحي في جريدة *الوطن*. واستتباع ذلك حسب زازي سعدو، مسؤولة التجمع الجزائري للنساء الديموقراطيات (RAFD) التي تعكس الأدوار لتبرير الإقصاء والاعتداء، هو أن «الفاشية لا تُحارب بالحجج، بل تُهزم بالسلاح

ويقوم الإدعاء بوجود خطر يهدد سيادة الدولة بتبرير البرنامج الاستئصالي بالضرورة والواجب، إلا أن هذا البرنامج يتطلب تفسيراً وتسويغاً مستمرين – لكون هذا الخطر خيالياً – بطرق بدائية موروثة من التعاليم الاستعمارية التي أُشرِب بها – مع الأسف – عدد كبير من المثقفين والصحفيين الجزائريين. إن مهمة نزع الطابع الإنساني من الآخر تؤدي إلى الاستقاء من معجم البهيمية المؤذية (الوحش، الغيلان متعددة الرؤوس، الأخطبوط، الكلب الكَليب، الخ) التي تستدعي القتل أو السحق، أو من فهرس الأمراض والأوْبِئَة التي تستدعي العلاج قبل أن تصيب الأجسام السليمة.[84] وفي تأمُّلاته في الدور الذي يلعبه تجريد الطابع الإنساني في الإبادات الجماعية يقول ترنون (Ternon):

> تحمل كل مراحل الإبادة الجماعية طابع النفي. يُنقل هذا الطابع ضمنيا في استعمال الكلمات وفي العكس الجدلي لعملية تجريد الإنسان من إنسانيته، التي غالباً ما تنتهي إلى محق جماعات بشرية باسم حماية الحضارة واحترام حقوق الإنسان. ولتفادي مهمة تبرير أعماله الشنيعة، يلجأ المجرم إلى استغلال الحرب أو إلى إخماد «الهرج» بإسدال ستار حديدي للرقابة وإغلاق الحدود. كما أنه يموّه جرمه بغطاء القوانين الاستثنائية: حالة الحصار، حالة الطوارئ والأحكام العُرفية (العسكرية). وتقوم السلطة بمجرد برمجتها للقتل بصناعة عناصر التضليل التي ستشكل جهازها الدفاعي في المستقبل.[85]

إن تجريد الآخر من إنسانيته وقلبه إلى كيان المنحل وتحت البشر ووحش يهدد الأمن العام يمثل شرطاً ضرورياً لتسويغ الحرب ضد «الإرهاب». وبقدر ما يشبّع الرأي العام الجزائري والأوروبي بهذا الخطاب والقذف والافتراء والسب واللعن إزاء «الإرهابي»، بقدر ما يُسلب من طابعه الإنساني ويخرج من حماية القانون وتتحتم ضرورة تصفيته جسدياً. لا داعي حينها للاعتبارات القانونية أو الأخلاقية إذ أن تصفية ما تحت الإنسان وتعذيبه وإزالته تعتبر أفعال بسالة ووطنية. ويُذكرنا على سبيل المثال النداء التالي لبعض المثقفين الجزائريين بالتزام النخبة الاستئصالية بإحياء هذه الأفكار:

> علينا أن نساند بكل حزم وبدون التباس العمل الذي تقوم به قوات الأمن الجمهورية للقضاء على الإرهاب. إننا نقول لها انكِ لستِ مُنْفَرِدة في كفاحكِ الرهيب ضد عدو تحت الإنسان وقاسي القلب، بل انكِ تتمتعين بدعم المجتمع ومثقفي الأمة.[86]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

و لهذه «الكلمات القاتلة» تأثير مباشر وملموس. فورد مثلا أنه في إحدى مظاهرات أمهات وزوجات المفقودين في الجزائر العاصمة قال أحد الشرطيين وهو يأمر بزجرهن بعنف: «لا يوجد هناك مخفيين قسرياً. هناك إرهابيون فقط، وحتى عائلاتهم إرهابية أيضا.»[87]

منذ أن انطلقت «مطاردة الأصولية الإسلامية» صار تحقير وتمييز أصحاب اللحى بالكتابة وبالصور الهزلية أمراً مألوفا. وقد أظهر الصحفيون إبداعا بالغاً في محاولتهم تعريف الإرهابي بسِماته، وكانت لحملتهم أثر ملموس. فقد طالت مثلا الاستدعاءات والاعتقالات الملتحين خاصة، وتدلي شهادات المعذبين باستحواذ اللحى على المعذِّبين الذين يستهدفونها بالحرق والنتف باليد والكلابة والجبس.[88]

وعلى الرغم من العواقب الجسيمة لدعايتها لم تكتف بعض الجرائد المثيرة بنشرها لأخبار قتل عشرات الآلاف من المواطنين، فها هي تحرّض على حملات جديدة أوسع من التقتيل:

> يبدو أننا نتناسى أن الإرهاب ما هو إلا الذراع المسلحة للأصولية الدينية التي اخترقت العديد من مؤسسات البلاد، منها المدرسة والعدالة والمسجد وحتى البرلمان حيث يمكنها ممارسة التأثير على القرارات السياسية. وإنه من الخطأ الاعتقاد أن عدد محرّكي الإرهاب قد قلّ بصفة معتبرة أو أنهم قد تخلوا عن العنف نهائيا. إنهم اضطروا إلى حني الظهور والتراجع تحت تأثير الضربات المجتمعة لقوات الأمن والدفاع الذاتي. أما أولئك الذين لا يزالون في الميدان — من القادة كانوا أو من والمنفذين — فإنهم يترصدون في انتظار الظرف المناسب للتحرك، لأن العنف متجذرٌ في جوهر اعتقاداتهم السياسية–الدينية.[89]

تعدّ هذه الصحف لتوفير الأسس الإيديولوجية والنفسية للحملات الحربية في المستقبل، رغم أنها متواطئة في موت مئات المدنيين الذين بُتِروا على أبواب العاصمة، ورغم أنها مذمومة أمام التاريخ لمعارضتها القاطعة لأيّ تحقيق عن هذه المذابح. ولكن ستُتهم حتماً الدولة الجزائرية يوماً ما بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وسيستتبع ذلك مقاضاة «الأقلام القتالة» (الصحافيين) وتحديد طبيعة مسؤوليتهم ودرجتها.

قامت الحكومة الجزائرية في 12 سبتمبر 1989 بالمصادقة على الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يمنع في مادته الـ20 «كل عمل دعائي يحرض على الحرب»، ولكن —كما سبق أن رأيناه — مرسوم الوزارة الداخلية يفرض على وسائل الإعلام قانوناً أشبه ما يكون بدعاية حربية. وتنتهك الصحافة الجزائرية كل المبادئ المتجسدة في القوانين والتشريعات الخاصة بالواجبات المهنية للصحفيين في البلدان

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

المتحضرة: احترام الحقيقة والأمانة، والدفاع عن حرية الإعلام، والنزاهة، وتجنب القذف والافتراء والشتم والاتهام بدون دليل، والتمييز بين الأخبار والعمل الدعائي والعمل البوليسي، ورفض كل أشكال الضغوط، الخ.

يجب التحقيق في طبيعة ودرجة مسؤولية الصحفيين الجزائريين في تدهور الوضع في الجزائر. وسيتضمن هذا التحقيق التقييم القضائي والجنائي لنشر كتابات الحقد والتحريض على حمل السلاح والثناء على القتل باسم «الجمهورية» و«الديموقراطية» وكذا تبرير الجرائم على الصعيد الوطني والدولي.

إنه من الضروري أن تقام يوما ما محاكمة مستقلة وعادلة ونزيهة لتقاضي أولئك الذين ستروا عن «الخطر الكاكي» بحجة «الخطر الأخضر». وستساهم هذه المحاكمات بعد عودة السلم إلى الجزائر في كشف هذه السنوات الكابوسية وإجلاء الحقيقة.

لا شك أن مصداقية ومستقبل هذه المهنة التي خدمت الحرب في خطر كبير اليوم، فيجب أن تسعى لاسترجاع ثقة الذين عبثت بشرفهم لمدة طويلة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

ملحق : القرار بين الوزارات لمعالجة الأخبار الأمنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DE L'INTERIEUR
ES COLLECTIVITES LOCALES,
DE L'ENVIRONNEMENT
ET DE LA
REFORME ADMINISTRATIVE

وزارة الداخلية
والجماعات المحلية
والبيئة
والإصلاح الإداري

Le Ministre

الوزير

CONFIDENTIEL
RESERVE

A

17 JUIN 1994

MESSIEURS LES EDITEURS ET LES RESPONSABLES
DE LA PRESSE NATIONALE

OBJET : - Sécurité intérieure et information-presse
- Cellule de la communication sécuritaire.

J'ai l'honneur de vous adresser l'arrêté interministériel relatif au traitement de l'information à caractère sécuritaire.

Cet arrêté institue une cellule de communication dont la mission première est de vous faciliter l'accomplissement de votre mission.

La cellule de communication est localisée au Palais du Gouvernement. Ses numéros de téléphone et de fax sont :

- Numéro de téléphone : 63.10.85
- Numéro de Fax : 64.44.55

Au moment où tous les efforts des forces vives de la Nation sont tendus vers l'éradication du terrorisme et de la subversion, je sais pouvoir compter sur votre contribution positive dans la lutte antiterroriste et antisubversive.

Le groupe de travail pluridisciplinaire qui a étudié tous les aspects du traitement de l'information à caractère sécuritaire a associé à sa réflexion de nombreux journalistes et s'est enrichi de leur apport tout en prenant en charge leurs préoccupations et leurs problèmes dans le domaine visé.

La complexité de ce domaine nous impose à tous une concertation permanente, une compréhension mutuelle des impératifs et contraintes qui pèsent sur chacun de nous et une entraide efficace pour surmonter les nombreux obstacles et écueils qui se dressent sur notre chemin.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

ترجمة الوثيقة الفرنسية

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري

الوزير

سري / محفوظ

7 يونيو 1994

إلى الناشرين ومسؤولي
الصحافة الوطنية

الموضوع: • الأمن الداخلي والإعلام والصحافة

• خلية الإعلام الأمني

يشرفني أن أرسل لكم القرار بين الوزارات المتعلق بمعالجة الأخبار ذات الطابع الأمني. هذا القرار يؤسس خلية للإعلام مهمتها الأولى هي تسهيل أداء مهمتكم.

الخلية ممركزة في قصر الحكومة وهذه أرقام الاتصال:

رقم الهاتف: 63.10.85

رقم الفاكس: 64.44.55

في الوقت الذي تبذل كل جهود الأمة لاستئصال الإرهاب والتخريب سأتكل على مساهمتكم الإيجابية في الحرب المضادة للإرهاب والتخريب.

لقد درست مجموعة العمل متعددة التخصصات كل جوانب معالجة الأخبار الأمنية وقد أشركت في تفكيرها عدة صحافيين، كما أخذت بعين الاعتبار انشغالاتهم ومشاكلهم في هذا المجال.

إن تعقيد هذا الميدان يفرض علينا جميعاً تشاوراً دائماً وتفهّماً متبادلا للمتطلبات والضغوط التي تواجهنا، كما يقتضي تعاون فعال بيننا للتغلب على كل العوائق في طريقنا.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وزارة الداخلية والجماعات المحلية وزارة الثقافة والإعلام

القرار ما بين الوزارات
المتعلق بمعالجة الأخبار ذات الطابع الأمني

وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الثقافة والإعلام

- نظراً للقانون الإعلام رقم 90-07 المؤرخ بيوم 3 أبريل 1990؛
- نظراً للمرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ بيوم 9 فبراير 1992، المتمّم والقاضي بإحلال حالة الطوارئ؛
- نظراً للمرسوم الرئاسي رقم 93-02 المؤرخ بيوم 6 فبراير 1993 والقاضي باستئناف حالة الطوارئ؛
- نظراً للمرسوم الرئاسي رقم 92-304 المؤرخ بيوم 8 يوليو 1992 والقاضي بتنصيب رئيس الحكومة؛
- نظراً للمرسوم التنفيذي رقم 92-307 المؤرخ بيوم 19 يوليو 1992 والقاضي بتنصيب أعضاء الحكومة؛

قُرِّرَ

المادة 1

في إطار إجراءات المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ 9 فبراير 1992 المذكور أعلاه، تم تأسيس خلية إعلامية تابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ومكلّفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام فيما يخص إنتاج و نشر البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع الأمني ونشرها.

المادة 2

إن البيانات المنتجة من قبل الخلية المعرّفة في المادة 1 أعلاه هي الوحيدة التي لها طابع رسمي، ويتم نشرها خاصّة من طرف وكالة الأنباء الجزائرية لا غير.

المادة 3

إن وسائل الإعلام المختلفة مطالبة بأن لا تنشر الأخبار المتعلقة بعمليات الإرهاب والتخريب، ما عدا البيانات الرسمية المذكورة في المادة 2 أعلاه والتصريحات التي تقوم بها الخلية المُشار إليها في المادة 1 أعلاه ضمن لقاءات إعلامية.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

المادة 4

إن نشر أي خبر ذا طابع أمني خارج إطار بيان رسمي أو لقاء مع الصحافة وفق ما تشير إليه المادة 3 أعلاه ممنوع. إنّ خرق هذا الحظر يُعاقب عليه طِبْقاً للتشريع والقوانين الجارية.

المادة 5

إن هذا القرار لن ينشر و يُبلّغ محتواه إلى من يهمّه الأمر (شخص ذاتي أو معنوي) على شكل مقتطفات.

تمّ بالجزائر العاصمة في يوم 7 يونيو 1994

وزير الداخلية	وزير الإعلام
مزيان شريف	م. بن عمر زرهوني

==========

معالجة الأخبار ذات الطابع الأمني
توصيات موجهّة لوسائل الإعلام الوطنية

أ.
تذكير بالمحاور الرئيسية للسياسة الإعلامية للسلطات العامة في المجال الأمني

1) نشر الأخبار بانتظام وفي الوقت المناسب من أجل :
   - دحض شائعات الخصم ودعايته ومعارضتها وهزمها؛
   - تنمية علاقة سليمة وذات مصداقية في هذا المجال مع المواطنين ووسائل الإعلام؛
2) تقليل الأثر النفسي الذي يسعى إليه مدبرو الإرهاب بـ:
   - تحقير أخبار العمليات الإرهابية والتخريبية وعدم تضخيم نتائجها؛
   - السعي إلى تحقيق الأثر العكسي لما ينتظره الإرهابيون: عدم الرعب، التحكم في النفس، العزم على مناهضة العنف السياسي.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

ب.
قواعد أخلاقيات المهنة
والدفاع عن المصالح العليا للأمة

إن أهمية ما يمكن خسارته في الحرب ضد الإرهاب والتخريب وضرورة السلم المدني في بلادنا يحتِّمان على الجميع المساهمة في استئصال العنف السياسي قبل كل شيء:

1) يجب إقصاء الأخبار الأمنية عن مجال المنافسة بين أجهزة الصحافة؛

2) يجب الامتناع عن نشر التقصيّات الخاصّة والإفراط في الإعلام وتضخيم الأحاسيس المبرّرة الناجمة عن أي اعتداء. لا يمكن لأي هيئة أخبار أن تبرر عدم تطبيقها هذه القاعدة بذريعة أن هيئة أخبار أخرى خرقت الانضباط الجماعي.

ت.
توصيات

1. مصطلحات

ستقوم الخلية الإعلامية بوضع مصطلحات مناسبة في متناول وسائل الإعلام. يُوصى باستعمال هذه المصطلحات لاجتناب اللجوء اللا شعوري إلى مصطلحات تناسب إيديولوجية الخصم ودعايته.

2. حماية الأشخاص

يجب اجتناب نشر صور الشخصيات غير المعروفة لعداوتها الإيديولوجية للأصولية والعنف السياسي.

3. أهمية الأخبار

- يجب نشر الأخبار بانتظام في الصفحات الداخلية إلا في الحالات الاستثنائية.
- في حالة نشر [خبر الأمني] في الصفحة الأولى نظراً لأهمية الحدث أو لطابعه غير المألوف يجب التقليل من المساحة المخصصة له.
- يجب تحقير وتقليل الأثر النفسي للعمليات الإرهابية والتخريبية والحفاظ على معنويات الأمة. يجب على مدبري الإرهاب أن يفهموا أنّهم لن يصلوا أبداً إلى تحقيق هدفهم الذي يتمثل في خلق جو نفسي يؤدي إلى شلل بعض المؤسسات وإثارة ردود أفعال جماعية تضغط على السلطة حتى تقوم بتنازلات أو بأخطاء مميتة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

4. محاربة إيديولوجية ودعاية الخصم

- يجب اجتناب نشر صور زعماء العنف والرّفع من شأنهم باعطاءهم صفات أو ألقاب لا داعي لها.
- يجب التّركيز على نشر فظائع الأنظمة الإسلاميّة في إيران والسودان وأفغانستان.
- يجب التركيز على خداع واحتيال أولئك الذين يمارسون أعمالا إجرامية باسم الدين وتطهير المجتمع:
  - تعاطي المخدرات من طرف منفذي الجرائم الإرهابية؛
  - استعمال المجرمين ذوي السّوابق العدلية و قطّاع الطرق كقتلة مأجورين؛
  - التجنيد القسري لشباب بلا رعاية والضغط عليهم حتى يستحيل تراجعهم؛
  - الممارسات الجبانة للسّياسيين الذين يرسلون الشباب السذّج إلى الموت.

5. ردع المتطوعين و المُجبَرين على الانخراط

يجب التركيز على:

- أنه لا تفلت أي جريمة من العقاب وليس هناك في نهاية المطاف إلاّ السجن أو الموت؛
- فعالية قوى الأمن التي، وإن لم تستطع منع كل الجرائم، إلا أنها تتمكن دائماً من توقيف الجُناة؛
- خسائر الخصم؛
- جبن الموقوفين واستعدادهم للوشاية؛
- شدة الأحكام الصّادرة عن المحاكم الخاصة؛
- نبذ الرأي العام للعنف السياسي؛
- زوال تعاطف المواطنين مع الأفكار النبيلة لبعض الأشخاص بمجرد لجوئهم إلى الإرهاب.

6. إثارة ردود أفعال لرفض الإرهاب

يجب إظهار الطابع اللا إنساني لأفعال لإرهابيين الوحشية التي تتلخص في:

- الذبح؛
- الهجوم على سيارات الإسعاف؛
- تقتيل الأطفال وتعطيبهم؛
- تقتيل أقارب أعضاء أجهزة الأمن بحضور أطفال صغار؛
- الخ...

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

7. إظهار التواطؤ مع حكومات خارجية

- الدعم المالي والسوقي الخ من قِبل إيران والسودان...
- تدريب الأفغان.
- نداءات لمقاطعة الجزائر وللإضرار بمصالحها الاقتصادية الحيوية.
- اتصالات مع القوى الأجنبية للحصول على دعمها مقابل وعود لخدمة مصالح هذه القوى في الجزائر.
- صفقات سرية مع أعداء الجزائر.
- الخ...

8. تنمية غرائز الدفاع الذاتي على المستوى الجماعي

- حمل المجتمع على الرّفض الغريزي للعنف: الطرق المتواصل لشعار «لن ينتصر الإرهاب».
- الوقاية من الآثار المرجوة من قبل مدبري الإرهاب على المجتمع أو بعض شرائحه بـ :
  - إظهار ردود الأفعال الإجابية لعائلات الضحايا وأقاربهم؛
  - دعم مشاركة المواطنين في مكافحة الإرهاب؛
  - التّبيين بأن الإرهاب الذي مسّ عدة دول ديموقراطية متقدّمة لمدة سنوات لم يغيّر شيئا في مُجريات الأمور (إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا العظمى، فرنسا...)؛
  - الشّرح لعامة الناس بأن العنف ظاهرة مستوطنة لدى الأمم الحديثة وأنه يتسبب كل عام في آلاف الموتى (حوالي ألف حالة موت عنيفة خلال السداسي الأول لسنة 1993 في مدينة واشنطون بالولايات المتحدة وحدها)؛
  - إقناع مدبري الإرهاب بأن جرائمهم لن تُغيّر شيئاً في التطور الطبيعي لمجتمعنا ولا في السير الطبيعي للمؤسسات.

9. تنمية إيديولوجية دينية تندد بالإرهاب

- إن الإرهاب في الجزائر يقتل باسم الدين وعلى أسس فتاوى، وهذا يمثّل جريمة مضاعفة : ضد الإنسان وضد الدين.
- تنظيم مقابلات و مائدات مستديرة مع رجال الدين والمثقفين حول هذا الموضوع.
- نشر المواقف الإيجابية للسلطات الدينية الوطنية والأجنبية.
- الضغط على رجال الدين الجزائريين الذين بقوا صامتين في وجه الجريمة الإرهابية بسبب الخوف حتى يتشجّعوا على التعبير عن آرائهم ، إذ أن الدفاع عن الوطن فرض على كل أبنائه.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

الهوامش

[1] *Alger Républicain*، 6 يناير 1992.

[2] إصدار قانون الإعلام في 3 أبريل 1990 وضع حداً لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام وأدى إلى إنشاء عشرات الصحف، غير أن السلطات قامت بعد يناير 1992 باتخاذ 58 إجراءات رقابية (حجز أو تعطيل أو منع). جرائد الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) كانت أولى الجرائد المعنية بهذه الإجراءات. راجع التقرير الأخير *Algérie, la guerre civile à huis clos*، Reporters Sans Frontières (RSF)، مارس1997.

[3] إن مرسوم حالة الطوارىء، الذي أصدر في 9 فبراير 1992، «يهدف إلى الحفاظ على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات والسير العادي للمرافق العامة.» وقد تلا هذا المرسوم في 30 سبتمبر عام 1992 المرسوم التشريعي 92–03 «الخاص بمكافحة التخريب والإرهاب» والذي يحتوي على "تدابير تدعو إلى القلق، حيث أن تعريفات المرسوم بشأن «التخريب» و«الإرهاب» تمنح السلطات «إمكانية محاكمة أي شخص متهم بالمساندة الشفهية.» راجع تقرير مرصد حقوق الإنسان (أمريكا – HRW)، الشرق الأوسط، 1994. راجع أيضا تقرير منظمة صحافيين بلا حدود: Paris 1996، *Livre noir de l'Algérie*، Reporters Sans Frontières (RSF)، ص 152.

[4] ذكر في تقرير *RSF*، ص 10.

[5] تقرير *RSF*، ص 11.

[6] نقلا عن تقرير عن حقوق الإنسان في الجزائر لوزارة الخارجية للولايات المتحدة، فبراير 1997؛ راجع تقرير RSF، ص 21–23.

[7] *La Tribune*، 20 فبراير1995، نقل عن Ghania Mouffok, *Etre journaliste en Algérie,* Paris 1996، ص 46.

[8] المجاهد (*El Moudjahid*). كانت ولا تزال هذه الجريدة الناطق الرسمي باسم الحكومة. «و مكاتب المراقبة والحماية (BSP) أنشئت داخل مؤسسات الدولة وقت دكتاتورية بومدين، لمراقبة الموظفين والإبلاغ عن أي "بلبلة سياسية". وكان أعضاؤها من رجال الأمن العسكري الذين عينوا في المؤسسات نفسها.» راجع ص 213 من كتاب:

CAMLDHDH, *Livre Blanc sur la Répression en Algérie* 1991-1995, Tome 2, Hoggar, Genève 1996.

[9] راجع François Burgat, *L'Islamisme en face*, Paris 1995، ص160.

[10] راجع Abed Charef, *Algérie, le grand dérapage*, La Tour d'aigues 1994، ص480.

[11] قتل ما يزيد على 50 صحفيا من مختلف الاتجاهات السياسية بلا استثناء. رغم دحض رواية "الكومندوس الإسلامية" فيما يخص بعض من هذه الجرائم، كتلك التي ارتكبت في حق طاهر جاوت والتي حظيت بتغطية صحفية بالغة، أصر "الكومندوس الاستئصاليون" دائماً على اتهاماتهم. راجع المرجع السابق لـ Ghania Mouffok، ص91.

[12] تقرير *RSF*، ص 191.

[13] راجع المقال 'La compromission surnommée paix' في *El-Watan*، أوائل ديسمبر 1996، الذي يصف بالقديسين الإجيديين (Saint-Egidiens) ممثلي الأحزاب التي التقت في روما في نوفمبر 1994 ويناير 1995، تحت رعاية ضيافة القديس إيجيديو لإنجاز وثيقة للخروج من الأزمة في الجزائر، ومن بينهم جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS) وجبهة التحرير الوطني (FLN)، وجبهة القوات الاشتراكية (FFS). في هذا النداء جدد هؤلاء سعيهم لإيجاد حل سياسي.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[14] في مقابلة مع كمال بلقاسم، اعترف هذا الأخير أن 80% من رسائل القراء المنشورة في الجريدة الأسبوعية *Algérie Actualité* التي كان يديرها تتعلق بمناورات ووشايات من كل الأشكال. راجع *Jeudi d'Algérie*، 17 سبتمبر 1992 وكتاب علي يحي عبد النور (رئيس رابطة حقوق الإنسان) Ali Yahia Abdennour, *Raisons et déraison d'une guerre*, l'Harmattan, Paris 1996، ص 60.

[15] نفس المصدر ص 53.

[16] نفس المصدر ص 61.

[17] مثل هذه الصحافة لا تملك أي ضمان للبقاء، إذ أصبحت "اللسان الناطق" للحكومة في صراعها ضد الحركة الإسلامية، ففي ميادين أخرى تجد نفسها في صراع مع الحكومة. يجدر بالذكر في هذا السلوك جرائد مثل *Alger-Républicain*، *Hebdo-Libéré*، *Le Soir d'Algérie*، *Liberté*، *El Watan*، *L'Authentique*، *Le Matin*، إلخ، بغض النظر عن الصحافة الحكومية.

[18] *Le Matin*، 22 نوفمبر 1994.

[19] *L'hebdo-Libéré*، 23-29 مارس 1994.

[20] «طالبات ثانويات عضوات ارتباط. [...] خلال استنطاقهن أكدن أنهن عبئن من طرف أستاذهن للرياضيات، وهو عضو نشيط في جبهة الإنقاذ الإسلامية المنحلة [...] هذا الأخير هارب وملاحق من طرف السلطة.» راجع *Le Matin*، 29 مايو 1994.

[21] *Le Matin*، 5 يونيو 1994.

[22] Ghania Mouffok, *Les femmes algériennes dans la guerre*, Peuples Méditerrannéens، يناير-يونيو 1995.

[23] Liberté، 15 أكتوبر 1992. ذكر أيضا في Livre Blanc sur la Répression en Algérie 1991-1995، ص176.

[24] *Le Matin*، 22 نوفمبر 1994.

[25] نفس المصدر.

[26] *Hebdo-Libéré*، 29-23 مارس 1994.

[27] راجع Ghania Mouffok, *Etre journaliste en Algérie*، ص 93. في تقريرها عن مقتل الصحفيين، منظمة RSF تكتب: «مصالح الأمن لم تصرح إطلاقاً عن نتائج تحقيقاتها، والمحاكمات الوحيدة لقاتلي صحفيين والتي أبلغ بها الرأي العام كانت قد تمت بغياب المتهمين». راجع ص 5.

[28] هذا المرسوم يوصي في مادته رقم 5 بـ«إظهار فعالية قوى الأمن التي، وإن لم تستطع منع كل الجرائم، تتمكن دائماً من توقيف الجُناة.» التصفية الأخيرة تخص القاتل المفترض لعبد الحق بن حمودة الذي اغتيل في 28 يناير 1997. رشيد مجاهد الذي "اعترف" بالجريمة، قتل في السجن يوم 26 فبراير 1997.

[29] الهدف المنشود هو حسب المادة 6 للمرسوم السري « إثارة ردود أفعال تنبذ الإرهاب» بـ«إظهار الطابع اللاإنساني لممارسات الوحشية للإرهابيين». ومن المواضيع المفضلة الاعتداء على أعراض النساء والبنات، واستغلال الأثر النفسي لمثل الأخبار التالية: «بالرغم من الدعاية المتطرفة، الإرهابيون العشرة انتهكوا فعلا عرض بنتي الدركي قبل قتلهما» (*Le Matin*، 3 يوليو 1994) و«عندما يحلل الإرهابيون هتك الأعراض» (*Le Matin*، 17مايو 1994).

[30] 15000 حارس بلدي جاهزون للعمليات الحربية، *El-Watan*، 16-17 ديسمبر 1994.

[31] راجع الفقرة 8 للمرسوم المذكور أعلاه: «تنمية رد فعل تلقائي للدفاع الذاتي».

[32] راجع المادة 3 للمرسوم المذكور.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[33] "مواطنون يطاردون الإرهابيين"، *Le Matin*، 2 أغسطس 1994.

[34] «هذا العمل الوحشي يبرهن مرة أخرى على أن الجماعات المسلحة، المتكونة غالبا من حركيين وأبناء حركيين، لا يردعها أي شئ عن تحقيق أغراضهم الدنيئة». راجع *Le Matin*، 17 و18 يونيو 1994.

[35] *Le Matin*، 18 و19 نوفمبر 1994.

[36] *Horizons*، 15 فبراير 1995.

[37] المرسوم السري ينصح في مادته رقم 8 بـ«الكشف لعامة الناس بأن العنف ظاهرة مستوطنة في الأمم الحديثة وأنه يحدث كل سنة آلاف الموتى ».

[38] *El-Watan*، 12 مارس 1995.

[39] راجع Moussa Aït-Embarek, *L'Algérie en murmure, Un cahier sur la torture*, Hoggar, Genève 1996.

[40] *El-Watan*، 6 أبريل 1994.

[41] راجع مقال علي يحي عبد النور في *Livre Blanc sur la Répression en Algérie* 1991-1995, Tome 2، ص180.

[42] أبدع رشيد بوجدره في الشتم الرديء السوقي في كتابه *FIS de la haine*, Denoël, Paris 1992.

[43] *El-Watan*، 2 نوفمبر 1994.

[44] *El-Watan*، 12 ديسيمبر 1994.

[45] وذلك خلال المظاهرات المنظمة من طرف ثلة من النساء اللواتي يزعمن التكلم باسم «النساء الجزائريات» بمناسبة يوم المرأة، حيث نظمت محاكمة ضد التطرف قامت بإدارتها تلك «النساء الديمقراطيات» اللواتي لم يترددن في الحكم بالإعدام على مسؤولي الإنقاذ ، الأمر الذي لم تتجرأ عليه المحكمة العسكرية. وكذلك ضمن تظاهرة «الديمقراطيين» في 22 مارس 1994، ومسيرات الدعم لليامين زروال في الوقت الذي تمت فيه لقاءات المعارضة في روما، الخ.

[46] هذا التغيير في المصطلحات والمتمثل في استبدال عبارة "مجرم" مكان كلمة "إرهابي" الذي أشارت إليها صحيفة *Le Soir d'Algérie*، 26 فبراير 1995، «حدث منذ الإعلان عن مشروع قانون يتعلق بتحويل الإجراءات والقوانين الجنائية المصحوبة بإجراءات الرحمة المقيدة تجاه الإرهابيين التائبين».

[47] *L'Authentique*، مذكور في تقرير *RSF*، ص 18.

[48] فرانسوا ميتران في الجريدة الرسمية، 12 نوفمبر1954؛ ذكر في H. Alleg, *La Guerre d'Algérie*, Vol. 2, Paris 1980، ص 442.

[49] هذه الإيديولوجية تركز أساسا على إدانة الإرهاب لإبراز أنه في الجزائر «يقتل باسم الدين وعلى أساس فتاوى، مما يؤدي إلى جريمتين: ضد النفس البشرية وضد الإسلام»، ثم على إبراز إعلامي لموظفين دنيئين مستعدين لإعطاء مشروعية للسلطة، والضغط على باقي الشخصيات الدينية كي يتبنوا هذه القضية.

[50] تقرير لقاء 3 فبراير 1997، *El-Watan*، 5 فبراير 1997.

[51] بمناسبة نداء المظاهرة *Alger Républicain*، 21 مارس 1994.

[52] «السلطات العامة صممت – أخيرا – على مجابهة التطرف الذي أصاب الإدارات والمؤسسات العامة بداء .» *El-Watan*، 9 أبريل 1995.

[53] "طهران تعد باغتيال علي كافي"، *El-Watan*، 6 جويليه 1992.

[54] *El-Watan*، 18 ديسمبر 1996.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[55] *El-Watan*، 5 فبراير 1997.

[56] نفس المصدر.

[57] نفس المصدر

[58] *El-Watan*، 10 فبراير 1997.

[59] «ما يقرب عن 20000 شخص، حسب مصادر مطلعة، شاركوا هذا الخميس في مدينة باريكة [...] في مسيرة دعم للرئيس ليامين زروال وللتنديد بالإرهاب»، *El-Watan*، 16 و17 ديسمبر 1994.

[60] راجع François Burgat, *L'Islamisme en face*, Paris 1995.

[61] نفس المصدر.

[62] زوجة المعني طالبت بحق الرد ولكن رفض لها. راجع *Livre Blanc sur la Répression en Algérie*, Tome 2، ص186.

[63] *Le Matin*، 17ماي 1994.

[64] "المجاهدون القدماء يتنظمون في الدفاع الذاتي – مدينة الشليف تصمد أمام الإرهاب"، *El-Watan*، 25 يوليو 1994.

[65] "مبادرة لقيت انضمام المواطنين: الشرطة البلدية تنتشر". هذه الأخيرة المكونة من أعضاء عائلات المجاهدين القدامى "تعكس صورة جزائر صامدة ملؤها الرجاء"، *El-Watan*، 13 أبريل 1995.

[66] عمر بلهوشات في *El-Watan*، 18 و19 مارس 1994.

[67] راجع Amnesty International, *Algérie, le silence et la peur*، نوفمبر 1996.

[68] *Le Matin*،23نوفمبر 1996. ذكر في تقرير *RSF*، ص 32.

[69] *El-Watan*،21 نوفمبر 1996. ذكر في تقرير *RSF*، ص29 و30.

[70] *El-Watan*، 1 أغسطس 1994.

[71] راجع Khalida Messaoudi, *Une Algérienne debout*, Flammarion, Paris 1995، ص 30.

[72] راجع مقال Elisabeth Schemla (رئيسة تحرير *Le Nouvel Observateur*) في *L'Express*، 30 مايو 1996.

[73] راجع Feriel Assima, *Une femme à Alger*, Arléa, Paris 1995، ص33 و34.

[74] العْربي آيت حندولة، "عتامة المأساة الجزائرية" في *Le Monde Libertaire*، 30 أكتوبر – 5 نوفمبر1997. اسم العْربي آيت حندولة هو اسم مستعار لصحافي بالعاصمة.

[75] راجع Khalida Messaoudi, *Une Algérienne debout*, Flammarion, Paris 1995، ص 148 و159.

[76] جون لوي دوبري، رئيس مجموعة الحزب في البرلمان الوطني الفرنسي (RPR)، *Agence France Presse*، 28 سبتمبر1997.

[77] رشيد بوجدرة، *Der Spiegel*،20 أكتوبر 1997.

[78] E. S. Herman and G. O'Sullivan,'«Terrorism» as Ideology and Cultural Industry', in A. George (ed.), *Western State Terrorism*, Polity Press, Cambridge 1991, pp. 39-75.

[79] نفس المصدر، ص52 و53.

[80] العْربي آيت حندولة، "عتامة المأساة الجزائرية" في *Le Monde Libertaire*، 30 أكتوبر – 5 نوفمبر1997.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[81] *El-Watan*، 17 سبتمبر 1997.

[82] عمر بلهوشات، *El-Watan*، 29 أغسطس 1997.

[83] راجع Yves Ternon, *L'Etat criminel, Les Génocides au XXe siècle*, Paris 1995، ص 99.

[84] راجع Moussa Aït-Embarek, *L'Algérie en murmure, Un cahier sur la torture*, Hoggar, Genève 1996، ص 157-152.

[85] راجع Yves Ternon, *L'Etat criminel, Les Génocides au XXe siècle*, Paris 1995، ص 103.

[86] «نداء في سبيل التخلص من الإرهاب» نُشر في مختلف الجرائد اليومية الجزائرية في أواسط أكتوبر 1997.

[87] *Le Monde*، 24 سبتمبر 1997.

[88] راجع Moussa Aït-Embarek, *L'Algérie en murmure, Un cahier sur la torture*, Hoggar, Genève 1996، ص 57-35.

[89] *El-Watan*، 22 يونيو 1997.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار